

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/44/637
19 October 1989
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

مذكرة من الأمين العام

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٧٨/٤٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ أن يكلف مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالإشراف على وضع برنامج لتقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني ، وطلبت إليه أيضا أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار . وقد أرفق بهذه المذكرة التقرير الذي أُعدَّ استجابة لذلك الطلب .

المرفق

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

١ - طلبت الجمعية العامة ، في قرارها ١٧٨/٤٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، والمعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" ، إلى الأمين العام أن يكلف مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالإشراف على وضع برنامج المساعدة وامداده بالاموال اللازمة للتعاقد مع ٢٠ خبيراً لإعداد برنامج ملائم ، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ومع مراعاة انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس ، وآثارها ، وطلبت كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار .

٢ - وبغية تنفيذ القرار المذكور أعلاه ، عقد مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) اجتماعاً مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ، واختار خبراء (١) لمناقشة نطاق برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، (ب) ولتعيين المواضيع المحددة ومقترحات المشاريع التي ستدرج في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة ، (ج) ولتحديد الخبراء الذين سيطلب إليهم أيضاً إعداد المدخلات الفنية في التقرير .

٣ - واتفق الاجتماع على نطاق برنامج المساعدة ، وعيّن ، تحقيقاً لتلك الغاية ، ٣٠ مقترحاً محدداً بمشاريع ليتولى إعدادها الخبراء الذين سيقع عليهم الاختيار . وفيما يلي مقترحات المشاريع هذه :

(١) مشروع تجريبي لتحسين تغليف صابون زيت الزيتون ؛

(ب) إنشاء مطحنة للدقيق ؛

(ج) تعزيز غرف التجارة والصناعة في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة ؛

(د) مصنع لصباغة وطبع المنسوجات ؛

- (هـ) إنشاء مؤسسة للإقراض الزراعي ؛
- (و) صحائف لدائنية للزراعة المروية ؛
- (ز) صندوق للضمان الاجتماعي ؛
- (ح) إنشاء مصنع للخشب المضغوط ؛
- (ط) إنشاء مصنع لإنتاج أغذية الرضع ؛
- (ي) إنشاء مصنع لإنتاج الأغذية المستحوقة والمعجونة ؛
- (ك) إعادة بناء المنازل المهدومة ؛
- (ل) حل مشاكل المياه في غزة ؛
- (م) إنشاء آبار مياه للري والاستخدام المنزلي ؛
- (ن) مصنع لإنتاج الورق ؛
- (س) انتاج الاسمدة من إعادة تدوير نفايات المجاري ؛
- (ع) إنشاء مصرف للإسكان ؛
- (ف) إعمار مدينة القدس القديمة ؛
- (ص) إقامة نظم للمعلومات وتقديم الدعم لها ؛
- (ق) وضع أساليب تعليمية بديلة ؛
- (ر) استحداث مواد للبناء منخفضة التكلفة ؛

- (ث) وضع منهج دراسي لمؤسسات التعليم العالي ؛
- (ت) تقديم المساعدة التقنية في استصلاح الاراضي لاغراض زراعة الاراضي الحدية ؛
- (ث) إعادة تدوير الفضلات الخردة ؛
- (خ) تحسين تعليب زيت الزيتون ؛
- (ذ) علف للحيوانات من شُفل زيت الزيتون والحمضيات والاشغال الغذائية الأخرى ؛
- (ض) تطوير مراكز رعاية صحة الأم والطفل وتوسيعها ؛
- (11) تاهيل المعوقين ؛
- (ب ب) صندوق للتأمين الصحي/الطبي ؛
- (ج ج) منشورات عن تاريخ فلسطين وحضارتها ؛
- (د د) إنتاج الفواكه المجففة .

٤ - وقت إعداد هذا التقرير ، كان قد ورد ٢٦ من مقترحات المشاريع من الخبراء الذين طلب إليهم إعدادها . وترد في تذييل هذا التقرير ملخصات لمقترحات المشاريع هذه . أما ملخصات مقترحات المشاريع الأربعة المتبقية فستقدم إلى الجمعية العامة ، بوصفها إضافة إلى هذا التقرير ، فور ورودها من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) .

٥ - وفيما يلي موجز للمساهمات الواردة من مختلف منظمات ووكالات الأمم المتحدة استجابة لأحكام القرار ١٧٨/٤٢ .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦ - خلال السنوات العشر الماضية ، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ نحو ١٨ من مشاريع التعاون التقني في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بلغ إجمالي ميزانيتها نحو ٥ ملايين دولار . وغطت تلك المشاريع طائفة واسعة من الميادين ، ولكنها تركز جميعها على التدريب وإقامة المؤسسات . ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً على تنفيذ نحو ١٥ مشروعاً في الأرض الفلسطينية المحتلة يربو إجمالي ميزانيتها على ١٥ مليون دولار . ويشتمل برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، الذي يظلم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، على طائفة واسعة من المشاريع منها تطوير اليد العاملة ، والتنمية الصناعية (زيت الزيتون وتكنولوجيا الخزف والزجاج والصناعات الخفيفة وتعبئة الخضروات) ، وتحسين شبكات إمدادات المياه في القرى ، وتصريف مياه المجاري وإعادة تدوير الفضلات السائلة ، وتعزيز المؤسسات التعليمية والصحية ، وتقديم المساعدة إلى البلديات ، وتنظيم دورة دراسية لتنمية الأعمال التجارية .

٧ - ومن المشاريع التي قُدمت إلى السلطات الإسرائيلية للموافقة عليها ، إقامة مؤسسات نسائية (تشتمل على ١٠ مشاريع إنتاجية فرعية ستنفذ مع المنظمات النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة) ، وتطوير صناعة الطيور الداجنة .

٨ - وتشتمل المشاريع قيد الإعداد على مشروع للري بالرش والتنقيط ، ومشروع لمياه الري والشرب ، وإنشاء مراكز للتسويق ، ومشروع لتجهيز العنب ، وتطوير إنتاج الالبان ، وتقديم المساعدة إلى صناعة اللدائن ، وتقديم المساعدة إلى صائدي الأسماك في قطاع غزة (المرحلة الثانية) .

٩ - وبالإضافة إلى ذلك ، يبادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمشاريع المحتملة التالية لتنفيذ في الأرض الفلسطينية المحتلة : مرافق لمياه الشرب - قطاع غزة ؛ ري منطقة العوجا ؛ تربية الحيوانات (الماشية) ؛ مراكز الآلات الزراعية ، المنطقة الصناعية - غزة ؛ تطوير معدات الري بالتنقيط ؛ مرافق لتعبئة وفرز وتخزين المنتجات الغذائية ؛ تجهيز الأغذية ؛ تحديد وتنمية الصناعات الصغيرة ؛ تنمية الصناعات الكبيرة ؛ تقديم المساعدة إلى البلديات ؛ تنمية المراكز التجارية ؛ المستوصفات القروية ، خدمات سيارات الإسعاف ؛ تطوير المؤسسات الصحية ؛ إنشاء شبكات للمجاري ؛ تطوير مراكز تدريب الاختصاصيين الطبيين ؛ زمالات للتخصص في المجال الطبي ؛ التدريب المهني الزراعي ؛ بإصات مدرسية ؛ دورات دراسية في الاختصاصات المتعددة التقنيات وأعمال السكرتارية في غزة .

١٠ - ويحتمل حاليا عدد من البلدان والمنظمات في تنفيذ برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني عن طريق توفير مساهمات خاصة ، ومنها إيطاليا وتونس وكنندا والولايات المتحدة الامريكية واليابان وصندوق الخليج العربي لمنظمات الامم المتحدة الانمائية . وبرنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني موجّه حصرا الى النام في الارض الفلسطينية المحتلة . ومن الجدير بالملاحظة أن مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي قد أقرّ البرنامج لتقديم المساعدة التقنية والانتاجية في الارض الفلسطينية المحتلة . وهناك حاليا خطط لتوسيع هذا البرنامج ، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ، على النحو المطلوب في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة . ومن الجدير بالملاحظة أن برنامج الامم المتحدة الانمائي لم يقدم مساعدة إلى اسرائيل منذ أن تنازل ذلك البلد طوعية عن رقم التخطيط الارشادي الخاص به في نهاية دورة البرمجة الاولى (١٩٧٢-١٩٧٦) .

وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١١ - تقدم وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) خدمات التعليم والصحة والاغاثة الى اللاجئين الفلسطينيين في الارض المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة وفي لبنان والجمهورية العربية السورية والاردن . ويمكن الاطلاع على سرد واف لانشطة الوكالة في تقرير المفوض العام إلى الجمعية العامة^(١) . وقصارى القول ، فإن برنامج الاونروا التعليمي يتيح تسعة صفوف من التعليم العام ، والتدريب المهني التقني ، وتدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة كما يقدم منحاً دراسية للتعليم العالي . وينفّذ البرنامج بمساعدة تقنية من اليونسكو . وينتظم ما يزيد على ١٣٠ ٠٠٠ طفل في مدارس الاونروا في الارض الفلسطينية المحتلة . وبأوامر من السلطات الاسرائيلية ، أغلقت طوال معظم فترة الانتفاضة ٩٠ مدرسة من مدارس الوكالة البالغ عددها ٩٨ في الضفة الغربية ، ولكن أعيد فتحها في تموز/يوليه ١٩٨٩ . أما مدارس الاونروا في قطاع غزة والبالغ عددها ١٤٥ فقد ظلت مفتوحة طيلة فترة الانتفاضة ولكن الاضرابات وحظر التجول والاضطرابات ألحقت بها أثارا خطيرة .

١٢ - ويشتمل برنامج الاونروا الصحي على توفير خدمات الرعاية الطبية العلاجية والوقائية ، والخدمات الصحية البيئية في المخيمات وخدمة للتغذية التكميلية . وينفّذ البرنامج بمساعدة تقنية من منظمة الصحة العالمية . ومن التطورات الأخيرة الجديرة بالذكر في الضفة الغربية تشييد مركز صحي جديد لصحة الأم والطفل في قرية العروب وإقامة جناح جديد للجراحة في مستشفى الاونروا في قلقيلية . وفي قطاع غزة ، تشتمل التطورات الجديرة بالذكر على إنشاء مستوصف جديد لطب الاسنان في المركز الصحي في الرمال (في مدينة غزة) ، ومستوصفين لطب العيون في جباليا وخان يونس .

١٣ - ويوفر برنامج الإغاثة الخاص بالاونروا المساعدة المادية ، بما في ذلك الاغذية والاعطية والملابس والمنح النقدية الصغيرة إلى اللاجئين العاجزين بمفدة دائمة عن إعالة أنفسهم ("حالات العمر الخاصة") . كما أن إدارة خدمات الإغاثة مسؤولة عن بحوث الخالة لأغراض الرعاية ، والأنشطة النسائية ، ودورات التدريب للكبار ، وتعليم وتدريب المعوقين ، والترويج للمشاريع المدرة للدخل ، وتقديم المساعدة إلى اللاجئين في حالات الطوارئ ، وتوفير المرافق اللازمة لأنشطة ما قبل الالتحاق بالمدارس . ويبلغ مجموع ميزانية الاونروا المخصصة لبرامج التعليم والصحة والإغاثة في الأرض المحتلة لعام ١٩٨٩ ما يقارب ٨٧ مليون دولار .

١٤ - واستجابة للاحتياجات الإضافية الناشئة عن الانتفاضة والتدابير الإسرائيلية المضادة ، أخذت الاونروا ببرنامج للتدابير الاستثنائية . وقد أدى كِبَر عدد الخسائر البشرية نتيجة للانتفاضة إلى إدخال توسعات كبيرة على البرنامج الطبي . وتوجد في غزة الآن خمسة مستوصفات تظل مفتوحة لمدة ٢٤ ساعة في اليوم ، أما الباقي فيفتح على نوبتين ، في حين أن هناك ١٦ مستوصفا تعمل على نوبتين في الضفة الغربية . وقد تم شراء لوازم ومعدات طبية إضافية و ١٣ بامبا محيا لإجلاء الخسائر البشرية . كما زادت المبالغ التي تُدفع كتكاليف وإعانات للمستشفيات . وبالإضافة إلى ذلك ، تم توفير أخصائيين طبيين (بما في ذلك أخصائيان لجراحة العظام) وينفذ برنامج للعلاج الطبيعي في خمسة مستوصفات في غزة وفي مستوصف واحد في الضفة الغربية وتمول القسم الأعظم منه اليونيسيف .

١٥ - وتم توسيع خدمات الرعاية من أجل تقديم المساعدة إلى أسر القتلى أو المعوقين أو المحتجزين ، ومواجهة الآثار الاقتصادية البعيدة المدى للانتفاضة . وتقدم أغذية إضافية إلى المعوزين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما تلقت نحو ٢٠٠٠ أسرة فقيرة منحا نقدية . ومن التدابير الاستثنائية الأخرى التي اتخذت ، قيام الاونروا بتوسيع برنامج التغذية التكميلية ليشمل ٢٨٠٠٠ مستفيد إضافي ، وتوفير المساعدة العامة من خلال موظفين دوليين إضافيين . وتبلغ الميزانية المخصصة لبرنامج التدابير الاستثنائية لعام ١٩٨٩ نحو ٢١ مليون دولار .

١٦ - وبدأت الاونروا أيضا برنامجا موسعا للمساعدة ، يتألف من مشاريع تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية في الأرض المحتلة . وقد وُضع رقم تشغيلي مستهدف قدره ٦٥ مليون دولار لفترة ثلاث سنوات ، منه نحو ٣٠ مليون دولار تم بالفعل تسليمها أو إعلان التبرع بها . ومن الأولويات العالية في برنامج المساعدة الموسع ضمان أن يتوفر

للاجئين الذين يعيشون في ٢٧ مخيما في الضفة الغربية وقطاع غزة المأوى اللائق والبيئة الصحية . وعليه ، تبذل حاليا جهود كبيرة في سبيل اصلاح وإعادة تشييد مأوى اللاجئين والارتقاء بنوعية التاهيل .

١٧ - وحالة إمدادات المياه الصالحة للشرب في غزة خطيرة . وتتمثل المشكلتان الرئيسيتان في زيادة الملوحة وتلوث المجاري بسبب الافراط في استهلاك الامدادات المحدودة وعدم وجود محطات للمعالجة . وكجزء من برنامج المساعدة الموسع ، تنوي الاونروا الشروع في تركيب محطتين لإزالة الملوحة بالتناضح العكسي في المنطقتين الاشد تأثرا ، وهما رفح وخان يونس . كما يشتمل برنامج المساعدة الموسع على خطط للتصحيح البيئي وتصريف المجاري والنفايات ، وإقامة مرافق صحية جديدة أو محسنة ومراكز جديدة أو محسنة للبرامج النسائية ، وتوسيع برامج الاعتماد على الذات والبرامج المدرة للدخل ، وبرامج للتدريب ، وتقديم منح دراسية ، وتوفير سوقيات وتحسين منشآت الوكالة الخاصة بتقديم الخدمات .

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٨ - خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ، تركّز عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في المجالات التالية : (أ) رصد وتحليل السياسات والتدابير التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلية والتي تمس اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة ؛ (ب) تقمّي أثر تلك السياسات على القطاعات الاقتصادية الرئيسية ودراسة الحلول الممكنة عمليا ، بما في ذلك تقديم مقترحات لتوفير المساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز أداء تلك القطاعات ؛ (ج) إنشاء قاعدة بيانات لنشر المعلومات عن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة . وتتضمن الأنشطة المحددة إجراء تحليل للتطورات الاقتصادية الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة (TD/B/1221) ، حيث يولى اهتمام خاص لأثر الانتفاضة الفلسطينية والتدابير الاسرائيلية ذات صلة .

١٩ - أما الدراسة المتعمقة التي أجراها الاونكتاد بعنوان "التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي" فتتناول بالتحليل أداء التجارة الخارجية وتبحث امكانيات تنميتها . وتقدم الدراسة معلومات لتوسيع نطاق ومهام مركز للتسويق من المستوى إنشاؤه في الأرض الفلسطينية المحتلة في المستقبل القريب كمشروع مشترك بين الاونكتاد ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وتتضمن أحدث أعمال الاونكتاد في مجال إنشاء قاعدة بيانات بشأن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة "جداول احصائية مختارة بشأن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع

غزة) " (UNCTAD/RDP/SEU/2) و "مقتطفات من قاعدة للبيانات بشأن المعائل الاقتصادية والممارسات الاسرائيلية ذات الصلة في الارض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة ، ١٩٨٧-١٩٨٨) " (UNCTAD/RDP/SEU/3) .

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٢٠ - ركزت المساعدة التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى الأطفال والأمهات الفلسطينيين منذ عام ١٩٨٤ على قطاعات ستة وهي : (أ) التحصين ؛ (ب) والعلاج بالإمالة الغموية ؛ (ج) وتدريب القابلات التقليديات ؛ (د) وإنشاء وتشغيل أربعة مراكز لنماء الطفل ؛ (هـ) وتدريب العمال المحيين في القرى ؛ (و) وتدريب معلمي رياض الأطفال .

٢١ - وتقوم اليونيسف حاليا أيضا ، بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ، بتنفيذ مشاريع لإمداد القرى المحرومة في منطقة الخليل بالمياه والمرافق الصحية . وتقدم اليونيسف المساعدة في مجال الرعاية الصحية الأولية للابتنين في الأراضي المحتلة عن طريق الأونروا وذلك لزيادة نطاق التحصين بتقديم اللقاحات والمحالين والإبر ، والدعم الإداري ومعدات التبريد . وتقوم اليونيسف ، بالإضافة إلى ذلك ، بتنفيذ مشروع لتوفير العلاج الطبيعي للأطفال الفلسطينيين في غزة المصابين بكسور فسي أطرافهم . ويهدف المشروع إلى تحديد الفلسطينيين المؤهلين لممارسة العلاج الطبيعي الذين سيتم تدريبهم لزيادة مهاراتهم ، وتعيينهم في المراكز الصحية الرئيسية أو المستشفيات الموجودة في مخيمات الأونروا الثمانية .

٢٢ - وتركز الدورة البرنامجية الحالية لليونيسف (١٩٨٨-١٩٩١) على مواصلة وتوسيع نطاق التجارب الناجمة في مجال بقاء الطفل ونمائه وتطبيقها على مجالات أخرى بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية . وسيتم ، بصورة خاصة ، توسيع نطاق مشاريع الإمداد بالمياه والمرافق الصحية لتشمل مناطق محرومة أخرى مثل وادي الأردن ، والجزء الشمالي من الضفة الغربية ، وقطاع غزة . وسيتم أيضا الشروع في تطبيق مشروع قائم على المساعدة الذاتية يستهدف الحفز المبكر للأطفال وذلك كتجربة نموذجية يفضّل بها في الضفة الغربية ويمكن تكرارها بعد تقييمها . ويُخشى أن تكون أنشطة التحصين وغيرها من الأنشطة الضرورية لبقاء الطفل قد انتكست من جراء الظروف الحالية في الأراضي المحتلة . وستعمل اليونيسف على إنعاش تلك الأنشطة سواء عن طريق الأونروا أو عن طريق المنظمات غير الحكومية العاملة في تلك المنطقة . وتدرس اليونيسف أيضا إمكانيات القيام ، بالتعاون مع الأونروا ، بتوسيع نطاق مشروع العلاج الطبيعي في غزة ليشمل الضفة الغربية أيضا .

٢٣ - وقامت اليونيسيف ، من أجل تمويل البرامج الحالية (١٩٩١-١٩٨٨) التي تتطلب ما يقارب ١ ٥٠٠ ٠٠٠ من الدولارات ، باللجوء إلى مواردها العادية من أجل الشروع في تطبيق تلك البرامج . ولكنها مازالت تحتاج ، رغم ذلك ، إلى أموال إضافية قدرها ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٤ - ركزت الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الآونة الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، على قطاعي الصناعة والموارد الحيوانية . وكان إعداد دراسة استقصائية عن القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة من الإنجازات الرئيسية التي تم تحقيقها في سنة ١٩٨٩ . واستهدفت تلك الدراسة الاستقصائية تحديد المشاكل والقيود التي تعوق التنمية الصناعية ، كما تضمنت توصيات ترمي إلى التغلب على العقبات الرئيسية التي تعوق التنمية الصناعية في الأراضي المحتلة . أما في قطاع الموارد الحيوانية ، فتم في سنة ١٩٨٩ إعداد دراستين تمهيديتين لدراسة الجدوى وهما : دراسة عن مشروع إنشاء مزرعة لإنتاج اللبن في الضفة الغربية ، ودراسة أخرى عن مشروع لإنشاء محطة في الضفة الغربية لتربية الحيوانات .

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك تشترك اللجنة مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والدايرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية في أعمال التحضير لعقد مؤتمر تضامن مع النشاط الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة . ويستهدف المؤتمر جملة أمور منها وضع اقتراحات لتشجيع التنمية الصناعية من خلال ترويج دراسات لمشاريع مختارة وإجراء اتصالات مع الحكومات والمنظمات والأفراد لتوفير المساعدة التقنية والمالية للتنمية الصناعية في الأراضي المحتلة .

منظمة العمل الدولية

٢٦ - تظطلع منظمة العمل الدولية بأنشطة يستفيد منها العامل العربي في الأراضي المحتلة وتقع في إطار اختصاصها الذي يشمل بصفة أشم حرية تكوين الجمعيات ، والتحرر من التمييز ، وتوفير العمالة ، والتدريب المهني ، وظروف العمل ، والضمان الاجتماعي ، وغير ذلك من الأمور التي تترتب عليها آثار في حياة العامل العربي العملية وفي توفير فرص العمل .

٢٧ - ويحتند برنامج التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية ، بصفة أولية ، إلى مواضيع رئيسية ثلاثة هي : التدريب المهني عامة ، وتدريب منظمي المشاريع ، وتدريب أعضاء النقابات العمالية . وتم أيضا ، في الآونة الأخيرة ، الشروع في تطبيق مشاريع في قطاعات أخرى تشمل بالأنشطة تستهدف المرأة في مجال التعاونيات ، والأنشطة المفضل بها للمساعدة المعوقين . وهناك أنشطة أخرى تتعلق ، بصفة خاصة ، بتوفير العمالة البديلة التي قد يُحتاج إليها نتيجة للاضطرابات القائمة في سوق العمالة ؛ والإدماج المهني للأفراد الذين مُجنوا ؛ والأمن والصحة المهنيين ؛ والمساعدة المقدمة إلى هيئات العمال الزراعيين ؛ والخدمات الإرشادية^(٢) .

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٢٨ - تنفذ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مشروعين من أجل تعزيز التدريب المقدم للشعب الفلسطيني . وقامت المنظمة ، في إطار أحد هذين المشروعين الذي يموله البرنامج التعاوني للشرق الأدنى ، بتنظيم ثلاث زمالات لتدريب خريجي الجامعات في مجال الاقتصاد الزراعي والإنتاج الحيواني . وفي إطار المشروع الثاني الممول أيضا من البرنامج التعاوني للشرق الأدنى في إطار حملة منظمة الأغذية والزراعة للتخفيف من الجوع ، توفر المنظمة خدمات الخبراء الاستشاريين لأجل قصيرة وتقدم المعدات السمعية والبصرية لمساعدة جامعة القدس المفتوحة على تطوير مناهجها وبرامجها المتعلقة بتنمية الأرض والمجتمع .

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٢٩ - اشتركت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في وضع وتنفيذ عدد من مشاريع التعاون التقني المصممة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة . وتشمل المشاريع المُنتجة دراسة عن إنشاء مصرف فلسطيني للتنمية الصناعية ، ودراسة جندوى عن مصنع لتعليب الحمضيات . وتم ، بالتعاون مع جامعة بير زيت في الضفة الغربية ، إنجاز مشروع لدراسة كيفية تحديد المشاريع الصناعية ذات الأولوية . وتشمل الأنشطة الأخرى التي تفضلع بها اليونيدو حاليا مشروعا تحضيريا لتقديم المساعدة عنوانه "المساعدة المقدمة لصناعة اللدائن" ، ويستهدف تحديد الاحتياجات من أجل إنشاء مختبر لاختبار اللدائن ووضع برنامج تدريب يتمثل بذلك . وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ تزمع اليونيدو تنظيم حلقة دراسية في فيينا عن القطاع الصناعي الفلسطيني ، آخذة في الاعتبار التطورات الاقتصادية وغيرها من التطورات التي حلت في الأراضي المحتلة في الآونة الأخيرة . وتشمل الأنشطة الأخرى المخطط لها وضع برنامج تدريبي يقدم في المركز الدولي للتدريب التقني والمهني المتطور ، الكائن في تورينو بإيطاليا ، في سنة

١٩٩٠ ، والاشتراك في اجتماع التضامن مع الشعب الفلسطيني ، المزمع عقده في سنة ١٩٨٩ أو في أوائل سنة ١٩٩٠ .

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٣٠ - وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ، مشروعاً عنوانه "دورة تدريبية عن الإمداد بالمياه والمرافق الصحية والصحة لموظفي البيئة الصحية العاملين مع الشعب الفلسطيني" . ومدة المشروع ٢٥ شهراً ابتداء من شهر شباط/فبراير ١٩٨٩ وحتى شهر شباط/فبراير ١٩٩١ وتبلغ تكلفته الإجمالية ٥٧ ٥٠٠ دولار .

٣١ - ويرمي هذا المشروع إلى القيام ، على الأجل القصير ، بتيسير التدريب في مجال الحد من التلوث ، والمعالجة السليمة بيئياً للأمراض المتمثلة بالبيئة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وأماكن إقامتهم ، لمكافحة تلك الأمراض بصورة أكثر فعالية . ويستهدف هذا المشروع ، على الأجل الطويل ، تحسين الإمداد بمياه الشرب ، والمرافق الصحية ، ونظافة الأغذية ، للمساعدة على التغلب على أمراض الإسهال وغيرها من الأمراض المنقولة بواسطة المياه في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين .

٣٢ - وقد اتخذ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في دورته الخامسة عشرة ، القرار ٨/١٥ المعنون "حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة" . وطلب مجلس الإدارة في قراره هذا إلى المدير التنفيذي إعداد تقرير شامل عن حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة باستخدام البيانات والمعلومات ذات الصلة المأخوذة عن مصادر يوفرها مكان تلك الأراضي ، بالإضافة إلى الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية . ولقد شرع المدير التنفيذي في إجراء مشاورات تتعلق بإعداد هذا التقرير .

منظمة الصحة العالمية

٣٣ - في الدورة الثانية والأربعين لجمعية الصحة العالمية المعقودة في أيار/مايو ١٩٨٩ ، اتخذت قراران ، هما : القرار WHA42.1 المعنون "طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية منظمة الصحة العالمية" ، والقرار WHA42.14 المعنون "الظروف الصحية للسكان العرب في الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها فلسطين" .

٢٤ - وارملت منظمة الصحة العالمية بعثة إلى الأراضي المحتلة في الفترة من ٧ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ لتحديد الاحتياجات الصحية ذات الأولوية بهدف توفير مساعدة مكثفة للشعب الفلسطيني .

٢٥ - ويتم الآن إعداد خطة عمل لفترة سنتين ، بالتشاور مع أطراف متعددة معنية ، وتبدأ تلك الخطة من الربع الأخير من سنة ١٩٨٩ ، مع إيلاء اهتمام خاص للرعاية الصحية الأولية . وستشمل الخطة أيضا المساعدة المقدمة من أجل تعزيز المرافق الثانوية ومرافق الطوارئ وتوفير القوى العاملة الصحية اللازمة ، كما تشمل ميادين مختارة من المرحلة الثالثة من الرعاية الصحية وعمليات الطوارئ والإغاثة ، بالإضافة إلى التدريب والبحوث .

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

٢٦ - قام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، خلال السنوات العديدة الماضية ، بإعداد نوعين من التقارير سنويا ليقدمها إلى الجمعية العامة وإلى لجنة المستوطنات البشرية . ويتصل النوع الأول من التقارير بمختلف أوجه أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالمساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني . وقد تم إعداد تلك التقارير وفقا لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة . أما الفئة الثانية من التقارير التي أعدت بموجب مختلف القرارات التي اتخذتها لجنة المستوطنات البشرية فهي بشأن احتياجات الشعب الفلسطيني السكنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

٢٧ - أما آخر تلك التقارير فهي :

(١) تقرير الأمين العام الذي أعد لكي يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين وفقا للقرار ١٩٠/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ والمعنون "أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة" (A/44/534) . وطلبت الجمعية العامة في هذا القرار إلى الأمين العام أن يعد دراسة متعمقة عن الاحتياجات المقبلة في ميدان الهياكل الأساسية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ؛

(ب) وأعد التقرير الآخر ، وهو هذا التقرير ، ليقيم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين (A/44/637) ؛

(ج) تقرير المدير التنفيذي (HS/C/12/2/Add.3) الذي قدم الى لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الثانية عشرة (كرتأخينا دي اندياس بركولومبيا ، من ٢٤ نيسان/ابريل إلى ٢ ايار/مايو ١٩٨٧) بموجب قرار اللجنة ١٤/١٠ المعنون "توفير المأوى للمشردين في المخيمات الفلسطينية في لبنان" . وطلب الى المدير التنفيذي في هذا القرار أن يعد دراسة عن إعادة البناء اللازمة في المخيمات الفلسطينية في لبنان وأن يقدمها الى لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الثانية عشرة ؛

(د) ويعكف الممثل حاليا على إعداد تقرير آخر وفقا لقرار اللجنة ١١/١٢ المعنون "الظروف السكنية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة" ، الذي طلبت فيه اللجنة الى المدير التنفيذي أن يضع استراتيجية إنمائية وطنية للسكان حتى عام ٢٠٠٠ لصالح الشعب الفلسطيني ، على أساس الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ ، بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ، متضمنة الاحتياجات السكنية اللازمة للدولة الفلسطينية المستقلة في المستقبل ، وأن يقدم هذا التقرير الى اللجنة في دورتها الثالثة عشرة أو قبلها .

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٨ - خصم صندوق الأمم المتحدة للسكان مبلغ ٧٨٠ ٢٣٠ دولارا (١٩٨٦-١٩٩٠) لدعم مست زمالات لدراسات يجريها خريجو الجامعات في مجال الديموغرافيا والمواضيع ذات الصلة . ويعتبر هذا المشروع جزءا من البرنامج الممول من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمصمم لتحسين المستوى التربوي لهيئات التدريس في الكليات بغية التدريس في جامعات الأراضي المحتلة .

٢٩ - وخصم الصندوق مبلغ ٩١ ٠٢٥ من الدولارات للفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ لدعم الأنشطة المتعلقة بالبحوث والتدريب في مجال صحة الأم والطفل المضطلع بها في المراكز التي تتعاون مع منظمة الصحة العالمية لإجراء بحوث الرعاية الصحية الأولية . واستهدف المشروع ، على الأجل الطويل ، تعزيز قدرة المرافق الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة على الاضطلاع ببحوث في مجال النظم الصحية على مستوى الإحالة المبدئي والاول ، ودعم إنجاز مشاريع الأبحاث (بما في ذلك تقييم الخدمات) المتملة بصفة خاصة بصحة الأم والطفل .

٤٠ - وخصم الصندوق مبلغ ١٤ ٦٣٦ دولارا لدراسة المعلومات المتوفرة عن صحة الأم والصحة التناسلية وشمول اللاجئين الفلسطينيين بالرعاية الصحية ، ولوضع خطة لتوسيع

نطاق برنامج الأونروا المتعلق بصحة الأم والطفل وتغذيتها ، ولوضع مقترح مشروع لتقديم دعم الصندوق في تنفيذ مثل هذا البرنامج . وستعقد في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ حلقة عمل بشأن صياغة مشروع برنامج موسع لصحة الأم في الضفة الغربية وغزة .

٤١ - وكذلك مؤل الصندوق بعثات استشارية تقنية عديدة قام بها المستشار الاقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لشؤون الديموغرافيا والاحصائيات السكانية لدى مكتب الاحصاءات المركزي الفلسطيني لاعداد تقرير عن نتائج الدراسة الاستقصائية عن دخل الاسرة المعيشية ونفقاتها ، والاشتراك في حلقة دراسية عن نتائج تلك الدراسة الاستقصائية ، والمساعدة في التخطيط لإنشاء وحدة للسكان والابحاث في مكتب الاحصاءات المركزي الفلسطيني . وعمل هؤلاء المستشارون أيضا مع اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة للتمهيد للدراسة الاستقصائية الادارية للمخيمات ، ولتدريب القائمين بعمليات المسح الميداني ، ولتقديم المشورة بشأن إنشاء مصرف للبيانات ، وللمساعدة في إعداد نشرة احصائية تصدرها اللجنة المشتركة . ولقد أنجزت البعثات الاستشارية التقنية خلال الأشهر الستة الاولى من سنة ١٩٨٩ ، وسيتم تقديم مساعدة اضافية قبل نهاية هذا العام .

الخواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ١٢ (A/44/13 و Add.1) .

(٢) لمزيد من المعلومات عن أنشطة منظمة العمل الدولية المتمثلة بحالة السكان في تلك الاراضي خلال فترة ال ١١ سنة الماضية ، انظر : منظمة العمل الدولية ، "الاجراء التي اتخذتها منظمة العمل الدولية بشأن التمييز القائم في مجال العمالة والمهن" (GB.243/CD/3/3) ، أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، ومنظمة العمل الدولية ، "تقرير المدير العام" ، التذييلات (المجلد ٢) ، الدورة السادسة والسبعون ، ١٩٨٩ ، الصفحات من ٤١ إلى ٤٤ من النص الانكليزي .

تذييل

ملخصات مقترحات المشاريع

١ - إنتاج علف الحيوانات من النفايات الزراعية

معلومات أساسية

١ - تواجه تربية الحيوانات في الأراضي الفلسطينية المحتلة صعوبات خطيرة ؛ فأسعار العلف المستورد في معود ، في حين يوجد نقص حاد في الأرض المتاحة للفلسطينيين من أجل الرعي الكثيف أو من أجل زراعة محاصيل العلف . وتشكل تكاليف العلف في الوقت الحاضر ، حوالي ٥٠ في المائة من تكاليف الإنتاج الإجمالية . بيد أن الكثير من الأنشطة الزراعية الأخرى تولد منتجات نفايات لا تستعمل أو أنها تستعمل بشكل تنقصه الكفاءة . فنفايات الدواجن وأعواد الذرة وعجينة الزيتون المعصور والكثير من منتجات "النفايات" الأخرى التي غالباً ما تضاف إلى الأرض حراثة كسماد أو تُطرح كنفايات أو قمامة ، يمكن معالجتها ومزجها بشكل علمي لتكون علفا قيماً للحيوانات . إذ أن إحدى المنشآت في إسرائيل مثلاً تنتج العلف بتكلفة قدرها ٤٠ دولاراً للطن الواحد ، في حين أن إنتاج مزيج معادل لذلك في الضفة الغربية يكلف ١٧٨ دولاراً للطن الواحد .

الاقتراح

٢ - يُقترح إنشاء مشروع لخمس أنواع من منتجات العلف في الضفة الغربية وغزة ، تُنتج ما مجموعه ٥٠ ٠٠٠ طن من علف الحيوانات كل سنة أو حوالي ثلث الطلب الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة . وسيتم إنشاء كل نوع من أنواع الإنتاج بشكل خاص بحيث يستخدم أنواع المدخلات المتوفرة ويؤمن المعالجة المسبقة لكل منها . وهكذا ، فإن هذا المشروع سيكون من شأنه : (١) التقليل من الاعتماد على العلف المستورد ؛ (ب) وتخفيض تكاليف الإنتاج ؛ (ج) وتقديم خدمة إيكولوجية قيمة . كما أن ازدياد إمكانية الربح ستؤدي إلى زيادة الدخل المحلي وكذلك إلى تعزيز الزراعة كمصدر هام من مصادر العمالة . والمشروع يضم ستة أجزاء متكاملة هي :

(١) تقييم المواد الخام في كل منطقة وتكوين تركيب علقي يناسب المواد المتوفرة في كل منها ؛

- (ب) تدريب منظمي المشاريع المحليين في تشغيل وحدات الإنتاج وإدارتها ؛
- (ج) تدريب عدد من الاختصاصيين في التغذية المتعلقة بالعلف الحيواني ؛
- (د) إجراء دراسات جدوى بشأن إنشاء وحدات في كل منطقة ؛
- (هـ) تصميم برنامج للحاسبة الالكترونية لتحديد المزيج الصحيح الذي يضمن إنتاجه ؛
- (و) إقامة خمس منشآت لإنتاج العلف وتشغيلها .

الترتيبات المؤسسية

٢ - يُوصى باستخدام فريق التنمية الاقتصادية الذي مقره القدس كوكالة منفذة لهذا المشروع ، وإنشاء فريق من العلماء للعمل بشكل وثيق مع منظمي المشاريع في كل منطقة ؛ على أن يكون الفريق الأخير مسؤولاً عن الدراسات الاستقصائية وجمع البيانات وأن يدرّب أعضاؤه من أجل دورهم كمدرّاء للوحدات في المستقبل .

الميزانية المؤقتة

٤ - لا تُقدم هنا أية ميزانية ، بيد أنه من المقترح توفير التمويل اللازم عن طريق قروض يمكن الحصول عليها من صندوق دائر .

٢ - ترويج استخدام الاسمدة المستخلصة من مواد المجاريير المكررة

معلومات أساسية

٥ - إن الأراضي المزروعة في الضفة الغربية (٩٦٣ ٨٧٧ ٥ دونما) تزيد قليلاً على ٣٠ في المائة . وتشمل الأراضي المزروعة الزيتون (٨٠٠ ٠٠٠ دونم) والخضروات (١٣٩ ٠٠٠ دونم) والكرمة (٨٦ ٠٠٠ دونم) والخوخ (٢٥ ٧٠٠ دونم) والحمضيات (٢٤ ٥٠٠ دونم) ؛ ومن الأرض المخصصة للخضروات هناك ٦٥ ٠٠٠ دونم من الأراضي المروية . ويسبب المناخ ونوع الزراعة ، لا بد أن يستخدم مزارعو الضفة الغربية الاسمدة بشكل متكرر للحفاظ على خصوبة الأرض . وتبعاً لذلك ، تستورد كل سنة كميات كبيرة من الاسمدة (٢ ٠٠٠ طن من السماد العضوي و ٢ ٠٠٠ طن من السماد غير العضوي) . ويستخدم كل سنة ما بين ٢٠ و ٢٥ مليون متر مكعب من الماء لأغراض أخرى غير الري ، ومن هذه الكمية يمكن

تكرير حوالي ٧٥ في المائة . وهذا يمكن أن يضيف ما بين ٢٠ و ٢٥ ألف دونم إلى الأراضي المروية ويوفر ما بين ٢٠ و ٢٥ ألف طن من الأسمدة العضوية . ولحسن الحظ ، من الممكن تصميم منشآت للمعالجة الكيميائية تناسب مقدار مواد المجاريير المطلوب معالجة والاستعمال المتوخى للناتج عنها ، على حد سواء . وهذا يجعل من الممكن تزويد المجتمعات المحلية الصغيرة والكبيرة بهذه المنشآت ، فيستفيد كل منها مما ينجم عن هذه المنشآت من الأسمدة الناجمة وكذلك من المياه لأغراض الري .

الاقتراح

٦ - يُقترح تشجيع توسيع المناطق المروية لزراعة الخضروات والفواكه وعلى الحيوانات ، وتشجيع نمو الصناعة الزراعية باستغلال المنتجات الناجمة ، وتحسين طرق تصريف مواد المجاريير في كل من الضفة الغربية وغزة ، واستعمال غاز الميثان المتولد عن معالجة مواد المجاريير . ويُقترح إجراء دراسات تشمل القرى والمدن ولتقدير حجم المرافق اللازمة لكل منها . وجدير بالذكر أن هذا العمل ، وكذلك الكثير من الأشغال الهندسية اللازمة لتنفيذ المشروع في نهاية الأمر ، في مقدور المجتمع المحلي مع احتمال الحاجة إلى بعض المساعدة من الخبراء في الخارج .

الترتيبات المؤسسية

٧ - يُوصى بإقامة تعاونية أو شركة لإنشاء المشروع . وعلى الرغم من أن مساعدة الخبراء الخارجيين ستكون مطلوبة في مرحلة التحري والتصميم ، فإنه ينبغي إشراك المجتمعات المحلية بالقدر الممكن .

الميزانية المؤقتة

٨ - تم بالفعل إنشاء بعض المشاريع الرائدة الصغيرة التي تبين أن شبكات التنقية بالترشيح التي تتراوح سعتها اليومية بين ٢ و ٦٠ مترا مكعبا تكلف ما بين ٢٠٠ و ١٢٠٠ دولار ، في حين أن شبكة من هذا النوع لمدينة كبيرة في الضفة الغربية تكلف ما بين ٥ ملايين و ١٠ ملايين دولار .

٢ - استصلاح الأراضي الحدية من أجل الزراعة

معلومات أساسية

٩ - الأراضي الصالحة للزراعة نادرة للغاية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وقد تفاقم هذا الوضع من جراء مياصات الامتيطان والأنشطة العسكرية التي تمارسها السلطة

القائمة بالاحتلال . بيد أنه هناك الكثير من الأراضي الحدية ، في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، التي يمكن جعلها منتجة بالمعالجة المناسبة . وقد تمل مساحة هذه الأراضي إلى ٢٠ في المائة من مساحة الأرض الإجمالية ، وتقع في ثلاث فئات :

- (أ) أرض صخرية قد تصبح مألحة للزراعة بعد إزالة الأحجار منها ؛
 - (ب) سفوح الجبال المنحدرة . وهي صعبة المسالك ومنحدرة بقدر لا يسمح باستخدام الجرارات الزراعية ؛
 - (ج) أرض مألحة ، تقع عادة في المناطق المنخفضة التي أصبحت مألحة من جراء الإفراط في استخدام مياه الآبار الآمنة أو من جراء تغلغل الملح .
- ومعظم الزراعة الفلسطينية تعتمد على كثافة اليد العاملة وهي منظمة على أسس عائلي ، وفي زيادة مقدار الأراضي المتاحة للمزارع العائلية ما يوفر عمالة أكثر استقرارا بكثير من العمالة المتوفرة عموما ، وخاصة بالنسبة للمتنقلين حاليا من وإلى إسرائيل طلبا للعمل . كما أنها تشجع العمالة النسائية ، نظرا إلى أن العادات تنظر على النساء الفلسطينيات العامل في أراضي الآخرين ، لكنها تشجع على العمل في الممتلكات العائلية .

الاقترح

- ١٠ - يُقترح إقامة مشروع لاستصلاح الأراضي على نطاق واسع يديره عدد من المستشارين الزراعيين الذين يقومون بما يلي : (أ) تنظيم نظام للمعلومات وتشجيع المزارعين على الاشتراك في المشروع ؛ (ب) زيارة أراضي الذين تقدموا بطلبات مساعدة لتحري جدواها وتقديم المشورة بشأن أنماط زرع وجني المحاصيل ؛ (ج) وتقييم التكاليف وتحديد النسبة التي يتحملها المزارع منها ؛ (د) والإشراف على الأعمال الفعلية المخطط بها ، (هـ) ورصد الناتج وجودته ، وتقديم المشورة بشأن التحسينات الممكنة . كما تُوفر المعدات والموظفين من أجل الأنشطة المتعلقة بنقل التربة .

الترتيبات المؤسسية

- ١١ - هناك مرافق كثيرة موجودة بالفعل لتنفيذ هذا المشروع . وتوفير اليد العاملة ليس بمشكلة ، كما أن القدرة التقنية متوفرة عن طريق عدد من المصادر . ولن يحتاج الأمر إلى أكثر من حد أدنى من المساعدة الخارجية بشأن المسائل التقنية الحديثة .

وينهمك الآن بالفعل عدد من تعاونيات التمويق في استصلاح الأراضي ، ويُقترح تنفيذ المشروع تحت رعاية الحركة التعاونية على أن توفر المساعدة التقنية عن طريق الجامعات ومركز البحث الريفي . ونظرا إلى كون التعاونيات مرخصة بالفعل ، فلن تكون هناك حاجة إلى إصدار مزيد من التصاريح ، بيد أنه ستكون هناك حاجة إلى الحصول على تصريح لاستيراد رؤوس الأموال والآلات .

الميزانية المؤقتة

١٢ - ستكون الاحتياجات على النحو التالي :

بدولارات الولايات المتحدة

<u>المعدات</u>	
١٢ جرافة (بلدوزر)	٨٤٠ ٠٠٠
١٢ شاحنة	٧٢٠ ٠٠٠
المجموع	١ ٥٦٠ ٠٠٠
=====	
<u>تكاليف التشغيل السنوية</u>	
٣٠ مائتا	١٢٠ ٠٠٠
٢١ مستشارا زراعيًا (٢٥ مبتدئا و ٦ متقدمين)	٢٥٠ ٠٠٠
مواد كيميائية ، تكاليف تشغيل ، نقل ،	
أماكن للعمل ، إلى آخره	٧٥٠ ٠٠٠
المجموع	١ ١٢٠ ٠٠٠
=====	

٤ - مؤسسة للاقراض الزراعي

معلومات أساسية

١٢ - مما حد بمقدار كبير من النمو الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة ، ظروف الاحتلال وخامة القيود المفروضة على المؤسسات التي تقدم رؤوس الأموال الائتمانية . فالزراعة هي دعامة الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، إذ يبلغ نصيبها ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتستخدم حوالي ٢٠ في المائة من اليد العاملة . وقد أدى تملك الأراضي بوضع اليد ، وفرض القيود على استعمال المياه وعلى أنماط

المحاصيل ، وعدم توفر المؤسسات الفعالة بها فيها المؤسسات المالية ، إلى استبعاد أية تنمية مجدية والتعيب في تنقل السكان المستمر من الزراعة إلى أنماط العمالة الأخرى . إذ لا يسمح بالوجود إلا للمصارف الإسرائيلية ، بل حتى هذه أغلقت أبوابها بسبب الانتفاضة .

الاقتراح

١٤ - يقترح إنشاء مؤسسة للاقراض الزراعي وجعلها مسؤولة عن تقديم المساعدات الإنمائية على شكل تمويل ، ومشورة تقنية ، ومعمونة في التسويق والإعلام ، والمساعدة في تطوير خطط الري ، وإجراء البحوث وتقديم المشورة بشأن استعمال الأسمدة والآلات ، مقدمة بذلك إلى الزراعة مجموعة كاملة من تسهيلات الائتمان . وينبغي أولاً القيام بتحقيقات تفصيلية لتقرير الحاجات المحددة للمزارعين الفلسطينيين ، على أساس كمّي ونوعي ، كما ينبغي تحديد المصادر المالية المناسبة وتوضيح النقائص في الظروف القائمة . وعندها فقط يمكن تكوين شركة مناسبة ذات مقر خاص وإنشاء مؤسسة بالفعل .

الترتيبات المؤسسية

١٥ - ينبغي تنظيم مؤسسة الاقراض بنفس الطريقة التي تنظم بها أية مؤسسة أخرى ذات طابع مماثل ، أي أن يكون لها مجلس أمناء أو مجلس إدارة . ويقترح جمع الأموال اللازمة لها من الودائع ، والقروض الدولية السهلة ، والقروض من المصارف الأجنبية ، وغيرها من المصادر . وينبغي ، قبل كل شيء ، أن تدار هذه المؤسسة ضمن شروط سلامة مالية يتفق عليها ، وأن تتفق قروضها مع قواعد الصحافة بتوزيعها على النوعين الطويل الأجل والقصير الأجل وشمولها مجموعة متباينة من الاستثمارات الثابتة والدائرة .

الميزانية المؤقتة

١٦ - الرأي المدروس هو أن هناك حاجة إلى جمع رأسمال مبدئي قدره ٢٠ مليون دولار . ومن المتوقع أن تمل القروض بسرعة إلى ما بين ١٥ و ٢٠ مليون دولار وأن تزداد مع دوران رأس المال . وبناء عليه ، سيكون لجمع رأس المال أولوية أساسية . بيد أنه ينبغي اعتبار القروض السهلة لأغراض التأسيس المبدئي فقط إذ يتوقع أن تصبح المؤسسة مستقلة في أقرب فرصة . ومن المحتمل أن تبلغ التكاليف المبدئية لإنشائها حوالي مليون دولار وتكاليف التشغيل السنوية حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ دولار .

٥ - الآبار في الضفة الغربية

معلومات أساسية

١٧ - تحتل الضفة الغربية موقعا هاما في نمط العلاقات الهيدرولوجية المتبادلة في المنطقة . فهي تتلقى كميات من الأمطار تزيد كثيرا عن الكميات التي تستهلكها ، كما أن طبقة الأرض التي ينفذ إليها فائض هذه الأمطار تنحدر نحو الغرب لتملأ الطبقات المخترية الحاملة للمياه التي تسحب إسرائيل منها جزءا كبيرا من مواردها المائية . ويوجد في الضفة الغربية مصدران للمياه هما : (١) المياه السطحية التي تشمل مياه الشيايح والمياه المتسربة ، وهي مصدر متقطع لا يمكن الاعتماد عليه لتوفير امدادات منتظمة ، كما أن مشاريع تخزين هذه المياه غير عملية ؛ و (ب) المياه الجوفية التي تعد مصدرا مستقرا وتوفر سنويا ٢٢ مليون متر مكعب للري و ١٩,٤ من ملايين الامتار المكعبة للأغراض المنزلية . وتعد المياه الجوفية المصدر المعقول الوحيد الذي يمكن زيادة الإمدادات منه . وعلى الرغم من أن الطبقات المخترية العليا الحاملة للمياه يجري استغلالها ، فعلا ، بالكامل فإن الطبقات المخترية الأعمق الحاملة للمياه تمتد لمسافات كبيرة ويمكن زيادة استغلالها . ولأن التطوير الذي يلزم إدخاله على الزراعة والصناعة يعتمد بشدة على المياه فإنه من الضروري زيادة استغلال هذا المورد . ويعتبر الحفر العميق الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تحقيق هذه الزيادة .

الاقتراح

١٨ - يرتئي المشروع معالجة المشكلة باتباع نهج تنامي يشمل على الخطوات التالية :

(١) إجراء دراسة لقطاع المياه من أجل تحديد الاحتياجات في المستقبل ونمطها الجغرافي والقيود المفروضة عليها ، وتحديد الأولويات ؛

(ب) وضع خطة رشيعة إقليمية للمياه بحيث تبين هذه الخطة تطور عمليات الاستخراج والتوزيع في ضوء الاحتياجات المقبلة المتوقعة ؛

(ج) القيام ، استنادا إلى نتائج الخطوتين السابقتين ، بتحسين الآبار القائمة وحفر آبار جديدة ملائمة ؛

(د) إقامة مرافق ضخ وشبكات توزيع ملائمة .

وهذه المجموعات الأربع من الأنشطة تحتاج إلى ملحة من المهام والمهام الفرعية التي تشمل التعبئة للمشروع وجمع البيانات وتخطيط المشروع والتصميم الهندسي وتنفيذ المشروع .

الترتيبات المؤسسية

١٩ - لا بد ، في ظل الظروف الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، من الحصول على موافقة سلطة المياه في الضفة الغربية ، وهي السلطة المسؤولة أمام سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلية ، على جميع الأشغال المتعلقة بالمياه . وقد ثبت ، حتي الآن ، أن هذا أمر بالغ الصعوبة ولم تُمنح الموافقة حتى بالنسبة لتحسين المرافق إلا في حالات قليلة . غير أنه قد سُمح لبعض المنظمات الدولية بإقامة خزانات للمياه ، ويوصى بأن يُطلب من تلك المنظمات أن توسّع نطاق نشاطها ليشمل الآبار الجديدة والآبار القائمة . ولا بد أيضا من إنشاء سلطة فلسطينية للمياه للإشراف على تخطيط وتنفيذ هذه المشاريع وغيرها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، كما أنه لا بد من السعي من أجل الحصول على مساعدة تقنية ومالية من وكالات المعونة المناسبة .

٦ - حل مشاكل المياه في قطاع غزة

معلومات أساسية

٢٠ - تعدّ المياه موردا حيويا في قطاع غزة خاصة وأن المنطقة تعتمد على الطبقات المخترية الأرضية الحاملة للمياه في توزيع وتخزين المياه وذلك بالنظر إلى التوزيع الجغرافي للأمطار وعدم انتظام هطولها . وقطاع غزة هو قطاع ضيق من الأرض يبلغ عرضه ٨ كليومترات ويمتد موازيا للبحر لمسافة ٤٥ كليومترا بحيث أن الإفراط في استغلال المياه الجوفية يؤدي ، بسرعة إلى تغلغل المياه المالحة . وهذا ما أخذ يحدث في السنوات الأخيرة إلى درجة أن ملوحة جزء كبير من الإمدادات يزيد كثيرا على المعايير المقبولة دوليا مع ما يترتب عليه من آثار خطيرة للغاية بالنسبة للصحة وإنتاجية الزراعة . وعلى الرغم من أن طلب السكان المحليين يتجاوز بالفعل معدل إعادة الملء فإن السلطات الاسرائيلية تقوم بحفر آبار لتوفير المياه لمستوطناتها وإمداد شبكتها الوطنية مما أدى إلى زيادة تفاقم الحالة .

الاقتراح

٢١ - يُقترح إقامة مشروع للاطلاع بالانشطة التالية :

- (١) إجراء دراسة لقطاع المياه من أجل تحديد الاحتياجات المتوقعة وكذلك تحديد الأولويات وخطط العمل ؛
- (ب) وضع خطة رئيسية لعمليات استخراج وتوزيع المياه في ضوء الاحتياجات الزراعية والصناعية والمنزلية المتوقعة ؛
- (ج) إقامة محطات لإزالة الملوحة من أجل معالجة المياه الجوفية المالحة ومياه البحر ؛
- (د) وضع برنامج طويل الاجل للسيطرة على تغلغل مياه البحر والملوثات الأخرى في الطبقات المخترية الحاملة للمياه ؛
- (هـ) إقامة مشاريع لحجز المياه من أجل إعادة ملء الطبقات المخترية بالمياه ؛
- (و) إقامة مرافق ملائمة لإزالة الملوحة .

الترتيبات المؤسسية

٢٢ - يُقترح إنشاء سلطة فلسطينية للمياه من أجل الإشراف على هذه المشاريع والخطط ، وغيرها من المشاريع والخطط المتعلقة بالمياه . ويُعتقد ، بصفة خاصة ، أن استهلاك المياه سيحتاج إلى تغيير الأنماط الزراعية المطبقة . ويجب تحقيق ذلك بطريقة منمقة . وبالإضافة إلى المخططين والمهندسين المحليين فإنه ستكون هناك حاجة إلى مساعدة كبيرة من وكالات الأمم المتحدة ومن جهات أخرى . وستكون هناك حاجة ، بصفة خاصة ، إلى مساعدة تقنية وإلى تمويل .

الميزانية المقترحة

٢٢ - تقدر الاحتياجات كما يلي :

بدولارات الولايات المتحدة

٢٢٠ ٠٠٠	أعمال المسح والدراسات
١ ٦٨٠ ٠٠٠	ست محطات لإزالة الملوحة
٢٨٦ ٥٠٠	بنود متفرقة
<u>٢ ١٩٦ ٥٠٠</u>	المجموع

٧ - مطحنة للدقيق في نابلس

معلومات أساسية

٢٤ - يبلغ الاستهلاك اليومي من الدقيق في الضفة الغربية حوالي ٧٥٠ طناً . وقبل عام ١٩٨٠ كان يوجد في المنطقة مطحنتان للدقيق تغيان بجزء من الطلب على الأقل . غير أن المطحنتين أصبحتا قديمتين وأدى هذا ، بالإضافة إلى سوء إدارتهما ، إلى إغلاقهما . ومنذ ذلك الوقت أصبحت المنطقة تعتمد اعتماداً كاملاً على الدقيق الذي تقدمه إسرائيل .

الاقتراح

٢٥ - يقترح إعادة تشغيل إحدى المطحنتين في نابلس ، وتزويدها بمكينات حديثة كي تنتج يومياً حوالي ١ ٠٠٠ طن من الدقيق و ٢٥ طناً من النخالة . وبذلك ستوجد المطحنة فرماً للعمل وتشكل منفذا لبعض المنتجات الزراعية بما يؤدي إلى تنويع الزراعة المحلية وتحسين الاعتماد على الذات وتوفير مواد خام لصناعات غذائية أخرى . وقد تظفر المطحنة في المرحلة الأولى إلى الاعتماد على الحبوب من الموانع الإسرائيلية ، غير أن وجودها سيثبّع المزارعين الفلسطينيين على تنويع محاصيلهم . وتعتبر الأنشطة التالية أنشطة ضرورية :

(أ) البحث عن مصادر للإمداد وضمان استمرارية الاعتماد عليها ؛

(ب) إعداد دراسة جدوى لتحديد مربحية المشروع ؛

(ج) اختيار خبراء استشاريين لتصميم مرفق حديث ؛

(د) طلب المعدات وتدريب المشغلين في الخارج ؛

(هـ) تجديد المطحنة الحالية ؛

(و) تدبير الأيدي العاملة ؛

(ز) تركيب المعدات وبدء تشغيل المطحنة .

الترتيبات المؤسسية

٢٦ - يعتقد أنه من الأفضل ، في ظل الظروف السياسية الراهنة ، أن تنظم المطحنة ، وتدار ، عن طريق مؤسسة خاصة يشترك فيها ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ مستثمرا من الضفة الغربية بحيث يشكلون الوكالة المنفذة ، بالإضافة إلى المالكين الحاليين ، وبتمويل إضافي خارجي . ولا بد أن تكون هذه الوكالة قادرة على أن تقدم إلى السلطات دراسة جدوى تفصيلية بحيث تشمل جميع جوانب المشروع بما فيها الجانب المتعلق بالمواد الخام . كما ستحتاج الوكالة إلى تجديد ترخيصات المطحنة القديمة ، وكذلك إلى إعادة تسجيل الشركة القديمة أو تسجيل شركة جديدة . وعلى هذا فإن دراسة الجدوى والدراسة الهندسية تعدان جزءا أساسيا من المشروع .

الميزانية المؤقتة

٢٧ - تقدر الاحتياجات كما يلي :

بدولارات الولايات المتحدة

١٥٠ ٠٠٠
٣ ٨٠٠ ٠٠٠

دراسات الجدوى والتصميم الهندسي وحشد الامكانيات
المعدات والتركيب واعمال التجديد

٨ - إنتاج الفواكه المجففة

معلومات أساسية

٢٨ - يشكل إنتاج الفواكه جزءا هاما من النشاط الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة . ويبلغ الإنتاج السنوي حوالي ١٩٧ ٠٠٠ طن في الضفة الغربية ، ويشمل جزءا كبيرا من هذه الكمية الحمضيات والموز والعنب والتين والخوخ والمشمش والتفاح والكمثرى والجوافة ، و ١٧٤ ٠٠٠ طن في غزة ، معظمها من الحمضيات ومعها بعض العنب والجوافة أيضا . وإنتاج الفواكه الفلسطينية له عائد مرتفع لكل هكتار ، وهو يعتمد على مياه الأمطار وعلى كثافة الأيدي العاملة . ويقدم إنتاج الفواكه أيضا فرص عمل كثيرة للنساء ، وهو نشاط مفيد بمفهوم خاصة لإصلاح الأراضي . غير أنه نتيجة لمشاكل التسويق وللأوضاع السياسية الراهنة ، كثيرا ما تبقى المحاصيل دون أن تباع أو أنها تباع بأسعار منخفضة للغاية . ولذلك فإن هناك حاجة شديدة لفتح أسواق جديدة للفواكه الفلسطينية وتشجيع إنتاج الفواكه في الأراضي الفلسطينية المحتلة لاستغلال هذه الأسواق .

الاقتراح

٢٩ - يقترح إقامة مشروع لإدخال إنتاج الفواكه المجففة كطريقة لإيجاد أسواق جديدة . والفواكه المجففة بطريقة مليمية يمكن نقلها بسهولة ، كما يمكن أن تظل على أرفف المحلات لفترات طويلة ، في حين أن تجفيفها يؤدي إلى زيادة عنصر القيمة المضافة وزيادة كبيرة . واستخدام التكنولوجيا البسيطة والطرق التي تعتمد على كثافة الأيدي العاملة ، كما هو مقترح في المشروع ، يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة التي سيعود معظمها إلى المزارع وسيقلل من مخاطر تلف الفاكهة في شكلها الخام . وقد جرى بالفعل إجراء تجارب مستفيضة باستخدام مجففات تعتمد على التكنولوجيا البسيطة . ويشمل المشروع تصميم وبناء ٢٠٠ مزرعة من المجففات الشمسية المناسبة للعمل على مستوى المزرعة لتدريب المزارعين على استخدامها ، وبحث إمكانية إنشاء مجففات شمسية للعمل على مستوى القرية . وسوف يكون من الممكن أن يقوم العمال المحليون ، بقدر قليل من التدريب ، ببناء نوع المجففات المتوخى على مستوى المزرعة على الأقل . وسيوفر كل مجفف للأسرة التي تقوم بتشغيله دخلا قدره ٦٦٠ دولارا في السنة . ويوصى أيضا بإعداد كتيبات عن إنشاء وتشغيل المجففات الشمسية ، وتدريب النجارين على بنائها والنساء على تشغيلها ، وإجراء دراسة بحثية عن بناء مجفف يعمل على مستوى القرية ، وإجراء دراسة لتحديد الكفاءة المقارنة للتشغيل على مستوى المزرعة وعلى مستوى القرية .

الترتيبات المؤسسية

٢٠ - تعدّ مؤسسة فريق التنمية الاقتصادية في القدس المؤسسة المثالية لتنفيذ هذا المشروع ، إذ أن كل ما هو مقترح مسموح به بالفعل بموجب تسجيلها الحالي منذ عام ١٩٨٧ لدى السلطات الاسرائيلية ، لتشجيع تنمية المشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق تقديم القروض وتحديد فرص المشاريع التجارية وتقديم المساعدة التقنية وإجراء دراسات الجدوى .

الميزانية المؤقتة

٢١ - ستكون الاحتياجات كما يلي :

بدولارات الولايات المتحدة

مرتبات الفريق القائم بالمشروع ، وأعمال البحث ،
ومصاريف التشغيل
٦٠ ٠٠٠
بناء ٢٠٠ مجفف شمسي (عن طريق صندوق دأشر)
٥٠ ٠٠٠

٩ - إنتاج الأغذية المحسّنة والمجمّونةمعلومات أساسية

٣٣ - سُجلت منذ بداية الانتفاضة ومقاطعة المنتجات الاسرائيلية ، زيادة ملحوظة في تعبئة الأغذية المحسّنة واللزجة (معجون الطماطم ، والحمص ، والمهلبية سريعة التحضير الى غير ذلك) في الاراضي الفلسطينية المحتلة . وبإستثناء حالة أو حالتين ، فإن الانتاج يتميز بمفر الحجم ويجري على نحو غير فعال . وعملية التوزيع سيئة وتشكو المنتجات من سوء المناولة . ويمكن للقطاع الزراعي أن يوفر مدخلات هامة في هذا القطاع من الصناعة ولكن ذلك غير ممكن حالياً بسبب انعدام القدرة التكنولوجية والافتقار الى التنظيم . ويعتمد مفار المعبئين على المصادر الاسرائيلية للحصول على الامدادات السائبة . وهناك مجموعة متنوعة جداً من المنتجات القابلة للتجهيز والعديد منها ينتج في الاراضي الفلسطينية المحتلة . ويمكن تجهيز هذه المنتجات محلياً مما يزيد على نحو هام في القيمة الاجمالية .

الاقتراح

٢٣ - يقترح القيام أولا بدراسة لتحديد المنتجات الرئيسية التي لها مردود يبشر بالأمل أكثر من غيرها . وامتدادا الى هذا يتم الاطلاق بدراسات جدوى أخرى لتقييم قابلية مشروع ما للحياة في ذلك المجال من السوق قبل البدء في تصميم المنتج وبناءه .

الترتيبات المؤسسية

٢٤ - إن وحدات الانتاج والتعبئة الحالية تعمل كلها في القطاع الخاص . وقد أظهرت قدرات كبيرة رغم المعوقات . لذلك يقترح أن يتركز المشروع في هذا القطاع ، وأن يتم إنشاء منظمة تعاونية من نوع ما يمكن للمستشارين المعيّنين أن يعملوا من خلالها وللتمويل أن يصرف عن طريقها .

الميزانية المؤقتة

٢٥ - تكون الاحتياجات على النحو التالي :

بدولارات الولايات المتحدة

١١١ ٥٠٠

٥٠٠ ٠٠٠

الدراسات الأولية والتصميم

تشديد المباني وتركيب الآلات

١٠ - تحسين تعليب زيت الزيتون

معلومات أساسية

٢٦ - تغطي أشجار الزيتون قرابة ٤٠ في المائة من مجموع المساحة الزراعية في الضفة الغربية ، وهي تنتج قرابة ٢٥ ٠٠٠ طن من الزيت في السنة المتوسطة . ويستهلك قرابة ٦ ٠٠٠ طن محليا ويصدر الباقي . ويجمع المحصول ويجهز خلال ثلاثة أشهر من السنة . أما الترتيبات للترشيح والخزن والتعبئة فسيئة جدا . إذ يوضع الزيت عموما في أوعية وزن ١٧ كيلوغراما وهي في هذا الشكل ، لا تكون قادرة على المنافسة في سوق احتمالات الربح فيها كبيرة للزيت المعبأ في أوعية أصغر حجما تحمل علامات جذابة وتكون بصورة عامة جاهزة للعرض في محلات البقالة الكبرى . لذا فإن زيت الزيتون الفلسطيني يباع إما بالجملة بأثمان بخسة أو تعاد تعبئته من قبل آخرين يجنون من ورائه ربحا كبيرا .

الاقتراح

٢٧ - يقترح تنفيذ مشروع لتحسين نوعية الزيت يركز على طريقة كفوًا ، للرشح والخزن والتعبئة بحيث يكون انصب للعرض في الاسواق النهائية . ويقترح ، رهنا بإجراء دراسة جدوى مفصلة ، إنشاء ما بين معمل وثلاثة معامل في مناطق إنتاج الزيت الرئيسية وهي رام الله ونابلس وطولكرم . وينبغي تجهيز كل معمل بمعدات لمراقبة نوعية الزيت ولرشحه ومعالجته قبل الانتقال الى عملية التعبئة . ومن شأن دراسة مفصلة أن توصي باحجام ومجموعة الاوعية الواجب استخدامها . وعند تعبئتها ، توضع عليها العلامات وتغلف أو توضع في صناديق ثم تخزن لشحنها في وقت لاحق .

الترتيبات المؤسسية

٢٨ - يقترح تنظيم المشروع عن طريق اتحاد منتجي زيت الزيتون الذي يتكون بصورة تكاد تكون كلية من المزارعين ويعمل بالاقتران مع التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية . ويعد إجراء تحقيق مفصل عن الاسواق وحاجاتها شرطاً مسبقاً للمزيد من التخطيط المفصل . كما ستكون هناك حاجة الى وضع ترتيبات لتدريب الموظفين عن طريق الوكالات التعاونية .

الميزانية المؤقتة

٢٩ - من المحتمل أن تبلغ تكاليف الآلات اللازمة لكل معمل قرابة ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار . وتبلغ تكاليف التشغيل السنوية قرابة ١ ٧٥٠ ٠٠٠ دولار . وينبغي أن يجمع هذا المبلغ الاتحاد والتعاونيات وبعدها يصبح المشروع ذاتي التمويل رهنا بتأمين المدخلات الأولية لتغطية الدراسات المقترحة .

١١ - تحسين تغليف صابون زيت الزيتونمقدمة

٤٠ - ينتج صابون زيت الزيتون بكميات هامة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، خاصة في منطقة نابلس ، منذ أكثر من مائة سنة . وقد كان دوماً نشاطاً أسرياً يعتمد على كشافة اليد العاملة ويستخدم أساليب بدائية . ويجري سنوياً إنتاج قرابة ٤ ٥٠٠ طن من الصابون ولكن وبالرغم من أنه يقوم أصلاً على الزيوت المحلية ، إلا أن معظم الزيت المستخدم فيه الآن مستورد بسبب ارتفاع الطلب على الزيت الفلسطيني المنخفض درجة الحموضة لاستخدامه في المأكولات . ويُنتج الصابون عن طريق غلي الزيت مع المواد الكاوية والماء . ويفرّش المنتج اللزج الناتج عن ذلك على الأرض ليجمد ، ويقطع الى

شرائح لتعبئته . وعند تملبه ، يغلف يدويا ويلصق ويعبأ في أكياس مصنوعة من الجوت (الخيش) لنقله الى الاسواق . وقد كان هذا المايون حتى أواخر الخمسينات الصابون الوحيد تقريبا المستخدم محليا وكان يستخدم على نطاق واسع في البلدان المجاورة . إلا أن المواقف تغيرت وضيق المايون المعروف والمغلف بمورة أكثر جاذبية الاسواق بالنسبة لصابون زيت الزيتون الفلسطيني .

الاقتراح

٤١ - يقترح وضع مشروع لإدخال أساليب تغليف جديدة وذلك لتلبية الطلب على طرق العرض الجذابة مع استغلال الطلب الحالي على المنتجات "الطبيعية" والاستفادة من كون المواد الرئيسية كلها من مصادر طبيعية .

الترتيبات المؤسسية

٤٢ - يقترح أن يكون مركز المشروع في نابلس وأن يشكل منظمو المشاريع الحاليون في صناعة المايون الوكالة التنفيذية الرئيسية ، على أساس أنها مشروع خاص . وفي أبسط الحالات ، وهي التي يمكن فيها تحسين تعبئة النواتج الحالية ، من غير المتوقع أن يطرح هذا أية مشكلة . إلا أنه إذا بينت الدراسات وجود حاجة الى تحسين أساليب الإنتاج ، فسوف يتطلب ذلك الحصول على تصاريح إضافية للمباني واستيراد الآلات .

الميزانية المؤقتة

٤٣ - إن التكاليف المقترحة لاجراء دراسة للسوق ولأقتناء الآلات لأغراض البيان العملي الاولى هي كالاتي :

بدولارات الولايات المتحدة

٢٠ ٠٠٠

٢٣ ٠٠٠

دراسة جدوى

آليات للتغليف/الربط

وهذه المبالغ مقترحة على أساس افتراض أن الدراسة سوف تظهر أن التعبئة الأفضل ستكون كافية لرفع الحصص من الاسواق الى المستويات المنشودة . فإذا اتضح أن من الضروري تغيير تقنيات الانتاج فسوف يتعين إعداد هيكل جديد للتكاليف .

١٢ - مصنع لانتاج الخشب المضغوط

معلومات أساسية

٤٤ - توجد في الأراضي الفلسطينية المحتلة قرابة ٨٤٣ وحدة إنتاجية في النجارة وصناعات الأشراك . وهي صغيرة الحجم وتوظف قرابة ٣٣٤ ٢ عاملاً ؛ ولا توجد سوى ٢١ وحدة توظف ٨ أشخاص أو أكثر في حين أن ٢٨٦ منها هي مؤسسات يشغلها رجل واحد . وهي لا تستخدم سوى مواد أولية مستوردة من إسرائيل كما أنها في وضع غير موات بالمرة في سوقها . فمنتجاتها الثانوية من قصاصات الخشب والنشارة والجذاذات غير مستخدمة في الوقت الحالي . ومن شأن إنشاء مصنع حديث للخشب المضغوط أن يقلل من الاعتماد على الواردات الأجنبية . ويوفر العملات الأجنبية ، ويستخدم المواد الأولية المحلية المبددة حالياً ، ويوفر العمل ، ويساعد على تنويع الاقتصاد الفلسطيني .

الاقتراح

٤٥ - يقترح وضع مشروع لإنشاء معمل ينتج قرابة ٦٠ متراً مكعباً من ألواح الخشب المضغوط في اليوم . وتستخدم هذه الألواح التي تكون في أشكال مختلفة لمنع الأشراك والبناء الداخلي (الجدران ، والكسوة ، والسقوف ، والأرضية ، والأبواب ، إلخ) . ويوصى بإجراء دراسة جدوى لتقييم كل من المستويات المثلث لكل نوع من أنواع الناتج وحجم مختلف الأسواق ولتقدير المصادر المحتملة للمواد الأولية وأنواعها والأساليب المثلث لتجهيزها . وإن إنشاء معمل من ذلك القبيل من شأنه أن يساعد على تحويل أنشطة النجارة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى صناعة أكثر تكاملاً ومن شأنها أن تمكن الصناعة ، بالتخفيف من التكاليف وتوفير ناتج للفضلات ، التي لا قيمة لها في الوقت الحالي ، من النمو على أساس عصري قادر على التنافس في الأسواق الخارجية . ويمكن التأكيد ، حتى قبل إجراء دراسة الجدوى المقترحة ، أن إنشاء ذلك المعمل سيتطلب قرابة ١٠ دونمات من الأرض ، يتم بناء المصنع على جزء منها ؛ وسوف يوظف قرابة ٥٠ عاملاً ويستخدم الفضلات المتأتية من منشآت النجارة بكمية تمثل قرابة ٢٠ في المائة من دخله من المواد فيما يتم استيراد الـ ٧٠ في المائة المتبقية كإزناد الخشب الرخيمة وقطع الخشب المشقوقة إلى آخره .

الترتيبات المؤسسية

٤٦ - يقترح إنشاء المعمل المقترح في الخليل التي توفر أفضل فرص الوصول إلى الأجزاء الأخرى من الأراضي التي تتفرق فيها مصادر المواد الأولية والأسواق النهائية .

وسوف يتطلب إنشاء شركة ، فضلا عن بناء المعمل ، واستيراد الآلات والمواد الأولية الحصول على تصاريح مسبقة من سلطات الاحتلال .

الميزانية المؤقتة

٤٧ - ستكون عينة تكاليف لمؤسسة من ذلك القبيل على النحو التالي :

بدولارات الولايات المتحدة

٦٠ ٠٠٠
٤ ٤٤٠ ٠٠٠
٣٠٠ ٠٠٠

الدراسات والتكاليف الأولية
الأرض والمباني والمصنع
رأس المال التشغيلي

ولا يمكن تقدير تكاليف التشغيل إلا بعد إجراء دراسة أكثر تفصيلا للمصنع المقترح وطريقة تشغيله وإدارته .

١٣ - مصنع لإنتاج الورق

معلومات أساسية

٤٨ - ليس هناك في الوقت الحاضر انتاج للورق غير المصام في الأراضي الفلسطينية المحتلة . ويعتمد انتاج الورق المصام إلى حد كبير على المدخلات المستوردة وأغلبها من إسرائيل . ويقدر مجموع الطلب بحوالي ٩ ٠٠٠ طن في السنة منها ٥٥ في المائة لورق الكتابة والطباعة ، و ٤٠ في المائة للورق الناعم بما في ذلك ورق المراهيض ، والبقية للورق الخاص بطبع الجرائد والكرتون والتغليف . وهذا الاستيراد ، فضلا عن كونه يشكل عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات ، يحرم العمال الفلسطينيين من فرص عمالة محتملة ، ويحرم أيضا الفلاحين من فرصة كسب دخل زائد وذلك بإنتاج محاصيل من الخشب على الأراضي الفقيرة .

الاقتراح

٤٩ - يقترح تنفيذ مشروع لإقامة مصنع لتشغيل خطين للانتاج ، واحد لانتاج ورق الكتابة والطباعة ، والآخر لانتاج الورق المصام ، بحيث يتم توفير ٩٥ في المائة من الطلب الإجمالي على هذه البنود في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وسيبقى بعض الفائض للتصدير ، ويقترح إنشاء فرع للتصنيع في عمان . وسيواصل المصنع الاعتماد على المواد الخام المستوردة ، في الأجل القصير ، ولكن ينبغي أن تأخذ الإدارة بسياسة تشجيع

تنمية مصادر الأخشاب المحلية الملائمة لتأمين المدخلات في الأجل الطويل . والموقع المقترح لإنشاء المشروع قريب من بيت لحم ، وذلك أساما لقربه من أسدود ، حيث يلزم استيراد الإمدادات الأولية عن طريق هذا الميناء . وتلزم أراضي تبلغ مساحتها ٥ ٠٠٠ متر مربع تقريبا ، ومباني تغطي مساحة قدرها ٥ ٠٠٠ متر مربع للإنتاج والتخزين ، وسيبلغ عدد العاملين المستخدمين مباشرة في المشروع نحو ١٠٠ شخص .

الترتيبات المؤسسية

٥٠ - ينبغي تشكيل لجنة للإشراف على المراحل الأولية لإنشاء المصنع . وتشمل الأنشطة خلال هذه المراحل تقييما مفعلا للسوق للتحقق من النواتج المطلوبة من خطى الانتاج ، والحصول على تصاريح من سلطات الاحتلال ، واتخاذ قرار نهائي فيما يتعلق باختيار الموقع ، ووضع التصميمات المفصلة واتخاذ القرارات المتعلقة بالمباني والآلات اللازمة . وتقوم اللجنة بالبحث عن مصادر التمويل ، وتسجيل الشركة ، وإيجاد المساهمين . وبعد ذلك تتولى لجنة للإدارة يئنتخبها المساهمون ما يتبقى من أعمال التطوير ثم المسؤولية عن الأنشطة التنفيذية في نهاية المطاف . ويقترح الاتصال بالوكالات المعنية بالأمم المتحدة وغيرها لتوفير التدريب وتقديم المساعدة الاستشارية .

الميزانية المؤقتة

٥١ - سيمول المصنع برام مال خاص ، ويقترح رصد مبلغ ٥ ملايين دولار تقريبا باعتباراه المبلغ الذي يحتمل أن يكون مطلوبا لتغطية تكلفة الأرض والمباني والآلات ولتوفير رام مال عامل قدره ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار ومصفوفات التأسيس . وقد تلزم زيادة هذا المبلغ أو التحقق من مصادره بواسطة اللجنة التأسيسية ، بيد أن نظاما للحصول على ٥٠ في المائة من بيع الأسهم و ٥٠ في المائة كقرض يبدو معقولا .

١٤ - مصنع لمباغة وطبع المنسوجات

معلومات أساسية

٥٢ - يأتي قطاع المنسوجات والملابس في المرتبة الثالثة (بعد صناعة المعادن والأخشاب) في قطاع الصناعة التحويلية للاقتصاد الفلسطيني . وهو يوظف نحو ٢٢ ألفي في المائة من القوة العاملة المقابلة المؤلفة من ١٠ ٧٠٠ شخص ويتألف من وحدات صغيرة (يبلغ مجموعها نحو ٤٧٠ وحدة ، توظف ٨٢ في المائة منها عددا يتراوح بين شخص واحد و ٧ أشخاص) . وتتركز الصناعة بأكملها تقريبا في الضفة الغربية ، حيث توظف نحو

٦٥ في المائة من القوة العاملة للصناعة التحويلية في منطقة طولكرم ، و ٢٠ في المائة في منطقة نابلس ، و ١٧ في المائة في المنطقة المحيطة برام الله . وهي صناعة تتسم بكثافة الأيدي العاملة ، وبنتاج منخفض للموظف الواحد ، يبلغ نحو ٤ ٠٠٠ دولار في السنة . وهذا ينعكس ، بدوره ، في انخفاض أجر العامل إذ يبلغ أجره اليومي حوالي ٤ دولارات في المتوسط . ويتركز نشاط الصياغة ، حالياً ، في الجنوب ، وهو موزع بين ثلاث مصانع رئيسية بوسعها تلبية ١٠ في المائة فقط من الطلب الحالي ، وليس لديها مجال للتوسع نظراً للقيود السياسية والمادية الموجودة (نقص المياه وعدم كفاية مرافق التصريف) .

الاقتراح

٥٣ - يتمثل الاقتراح في إنشاء مرفق في الشمال ، بالقرب من طولكرم (من المحتمل فيما بعد زيادته إلى مصنعين أو ثلاثة لخدمة المراكز الرئيسية الأخرى) . وتعتبر مرافق إمداد المياه والتخلص من النفايات ملائمة في هذا المكان ، كما أن اليد العاملة متوفرة بكثرة ، نظراً للقيود المفروضة على الحركة وهبوط النشاط في القطاعات الأخرى . وسيلبي المصنع المقترح طلبات قطاع المنسوجات والملابس ، أي الأقمشة غير الصناعية ويغطي تحضير النسيج ، والصباغة بالراقود والطباعة الشبكية . وسوف يوفر العمل لـ ٢٠ عاملاً ، و ٢ مشرفين ، وكيميائي واحد ومدير . وتبلغ مساحة الأرض المطلوبة نحو ٥ ٠٠٠ متر مربع ، ومبانٍ تغطي نحو ٢ ٠٠٠ متر مربع .

الترتيبات المؤسسية

٥٤ - يوصى بإقامة مكتب مراقبة للمشروع في القدس ، أثناء مرحلة التطوير على الأقل ، من أجل تيسير الحصول على التراخيص واتفاقات التخطيط . وينبغي القيام بدراسة جدوى مفصلة بالتزامن مع إجراء مفاوضات الترخيم . وفي غضون ذلك ينبغي إنشاء الهيكل المالي لمنظمات للهيئات التي تتولى الرقابة عن طريق مكتب القدس ، والتماس الاستثمارات من المصادر الملائمة المختلفة وتنسيق هذه الاستثمارات .

الميزانية المؤقتة

٥٥ - تبلغ التكاليف التقديرية للاستثمار الإجمالي الثابت ٢ ٤١١ ٠٠٠ دولار ، يضاف إليها رأس مال عامل قدره ١٠ في المائة ، أي ما مجموعه ٢ ٧٥٢ ٠٠٠ دولار . وتقدر تكاليف الإنتاج السنوية بمبلغ ١ ٩٢٩ ٦٠٠ دولار .

١٥ - مصنع إعادة تدوير الملب الخردة

معلومات أساسية

٥٦ - يقدر تجار الجملة المحليون الطلب على الملب في الأراضي الفلسطينية المحتلة بنحو ٢١٠ ٠٠٠ طن سنوياً ؛ يتم استيرادها حالياً من إسرائيل مما يعطي هذا البلد احتكاراً كاملاً على سوق الملب في الأراضي المحتلة . وتشير التقديرات أن هذه الأراضي تنتج سنوياً نحو ٦ ٦٠٠ طن من الخردة التي يمكن إعادة تدويرها إذا توفر المصنع المناسب .

الاقتراح

٥٧ - يوصى بإجراء دراسة جدوى مفصلة لاحتمالات إنشاء مصنع من هذا النوع في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وتبين البوادر الأولية أن هذا المصنع يمكن أن يكون مربحاً . وسيلزم صهر ٦ ٦٠٠ طن من الخردة وخلقها بالملب المستورد لإنتاج ٥٧ ٨٠٠ طن من الملب المصنوع للسوق الفلسطينية كل سنة بسعر بيع قدره ٤٧٥ دولاراً للطن .

الترتيبات المؤسسية

٥٨ - يوصى بإنشاء لجنة للقيام بإجراء دراسة الجدوى المذكورة ، والوصول بالمصنع إلى مرحلة التشغيل إذا أثبتت الدراسة جدوى المشروع بالفعل . وينبغي إدارة المصنع كمشروع لشركة خاصة ، وتتحمل اللجنة مسؤولية الحصول على أموال من بيع الأسهم وغير ذلك ، على النحو المناسب . كما تتولى مهام الإدارة التي يضطلع بها مجلس الإدارة عادة ، إلى أن يتم تأسيس الشركة .

الميزانية المؤقتة

٥٩ - تقدر الاحتياجات على النحو التالي :

بدولارات الولايات المتحدة

٦ ٣٦٩ ٠٠٠	تكاليف الاستثمار بما في ذلك الأرض والمباني والماكينات والمعدات والمصروفات المتنوعة
٢٣ ٦١٩ ٠٠٠	تكاليف التشغيل بما في ذلك الملب الخردة والملب المقوى ، والأيدي العاملة والمصروفات المتنوعة
	وتقدر الإيرادات السنوية بمبلغ ٢٧ ٤٥٥ ٠٠٠ دولار .

١٦ - إعادة بناء المساكن الفلسطينية المهدومة

معلومات أساسية

٦٠ - كان الإسكان من قطاعات الاقتصاد التي أهملت أشد الإهمال بمئة مستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة . فهناك نسبة تزيد على ٣٠ في المائة من السكان تعيش في وحدات مكونة من غرفة واحدة بمتوسط ٧ أشخاص لكل وحدة . وقد تفاقمَت المشكلة نتيجة للممارسة التي اتبعتها سلطات الاحتلال والمتمثلة في هدم المساكن انتقاماً لمخالفة اللوائح الإسرائيلية ، ورفض هذه السلطات منح تصاريح بناء حتى في أشد حالات الضرورة ، وهدم المنازل التي بنيت دون الحصول على إذن بذلك . وتشمل هذه الفئة الأخيرة المأوى المنشأة بجانب المنازل لتلبية احتياجات توسع العائلات . وفي عام ١٩٨٨ فقط ، تقدر قيمة المنازل التي دمرت بنحو ٦ مليون دولار ، وتشير التقديرات الحالية إلى أن عمليات التدمير ستتجاوز هذا الرقم في عام ١٩٨٩ . وبالإضافة إلى ضرورة الارتقاء برصيد المساكن الموجود بصورة عامة ، من المقرر أنه يلزم بناء ٥٠ ٠٠٠ مسكن جديد في السنة على مدى السنوات القليلة المقبلة للتغلب على النقص الحاد والمتزايد .

الاقتراح

٦١ - يقترح مشروع يستهدف إعادة بناء المساكن المهدومة ، وبالتالي ، تخفيف النقص البالغ في الإسكان . ويقترح ما يلي :

(أ) إجراء دراسة استقصائية لجميع المساكن التي هدمت خلال السنوات الثلاث الأخيرة ووضع تقديرات لتكاليف إعادة بنائها ؛

(ب) إنشاء هيئات منفذة محلية ولجنة تنسيق مركزية للمشروع ؛

(ج) وضع خطة عمل تنفذ على مراحل ، وإعداد مجموعة من الرسومات الهندسية للمنازل المقرر إعادة بنائها ؛

(د) إعداد مخطط رئيسي تمهيني للمساكن للمساعدة في الحصول على تصاريح .

الترتيبات المؤسسية

٦٢ - يوصى بتشكيل فريق تخطيط مؤهل مستمد من المنظمات الفلسطينية المناسبة للاضطلاع بالمهام السالفة الذكر ، وينبغي أن تقوم لجنة تنسيق مركزية بتنظيم جميع الأموال اللازمة .

الميزانية المؤقتة

٦٣ - يقدر عدد المساكن التي ستنشأ خلال السنتين الأوليين بنحو ٢٤٠ مسكناً . ومن المحتمل أن تكون التكاليف المتكبدة خلال هذه الفترة على النحو التالي :

بدولارات الولايات المتحدة

٩٠ ٠٠٠

إجراء دراسة استقصائية ميدانية وإعداد مخطط رئيسي

١٢٠ ٠٠٠

التصميم الهندسي والإشراف

٥٠٠ ٠٠٠

إنشاء المباني (٢٠٠ وحدة) والاحتياطي

٧١٠ ٠٠٠

المجموع

١٧ - إعمار مدينة القدس القديمةمعلومات أساسية

٦٤ - المجتمع الفلسطيني في مدينة القدس القديمة مهدد بالانهيار بسبب تدهور الظروف المادية والاجتماعية . ويعود هذا التدهور إلى : (أ) إعادة تطوير الحي اليهودي واتساع التفغل اليهودي في الحي الإسلامي ؛ (ب) النمو السريع للقطاع الإسرائيلي الذي قلل من أهمية المدينة القديمة ، بوصفها مركزاً تجارياً فلسطينياً ؛ (ج) نمو المستوطنات حول المدينة مما قطع الصلات بين المدينة القديمة وسائر المنطقة الفلسطينية ؛ (د) السيادة الإنمائية التمييزية التي تتبعها سلطات الاحتلال ؛ (هـ) عدم اليقين من مستقبل المنطقة .

الاقتراح

٦٥ - يُقترح مشروع يهدف إلى تمهيد السبيل لخطة إنمائية عامة تمكن الوكالات الممولة من توجيه جهودها إلى أكثر المشاريع فعالية . وسوف تأخذ الخطة بعين الاعتبار التدهور الخطير الذي يحدث للبيئة في الوقت الراهن وستشتمل على :

(١) دراسة ديناميات الهجرة من المدينة القديمة ؛ (ب) وإجراء دراسة استقصائية مفصلة للظروف الاجتماعية - الاقتصادية السائدة هناك . ويوجد داخل المدينة القديمة كادر قوي من المهندسين المعماريين والمهندسين وعلماء الآثار العاملين في المنظمات الإسلامية ، الذين يشكل خبراتهم جزءا لا يتجزأ من أي برنامج للإعمار ، والذين سيكون إسهامهم في المشروع قيّما للغاية . ويُذكر أن تعيّنهم في إطار هذا المشروع سوف تشكل في حد ذاتها مساهمة قيّمة في الهدف الأوسع المتمثل في تعزيز النسيج الاجتماعي للمواطنين العرب .

الترتيبات المؤسسية

٦٦ - يُقترح تنفيذ المشروع عن طريق منتدى الفكر العربي ، وهي هيئة مستقلة عن أي حكومة ، أو حزب سياسي ، أو منظمة . وقد مكّنها استقلالها من تطوير دور فريد في نوعه كوسيط بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأجنبية والشعب الفلسطيني . وللمنتدى مكاتب في القدس الشرقية ، ويتألف تنظيمه من أربع وحدات : (أ) وحدة البحوث التي تنظم المؤتمرات والحلقات التدريبية في المجتمع لتقييم الاحتياجات ، وتغريخ المقترحات والنواتج المتعلقة بالبحوث للتمحييم المهني ، وإعداد مخططات للمشاريع ، بناء على طلب المنظمات العولية ؛ (ب) وحدة دراسات الجدوى ، التي تعمل باسم الهيئات المحلية والعولية ؛ (ج) وحدة التعليم الإنمائي التي ترمي إلى توفير التعليم الإنمائي وتعزيز وعي المجتمع له ؛ (د) وحدة قاعدة البيانات التي تهدف إلى تقديم تسهيلات شاملة للبحث والتخطيط .

الميزانية المؤقتة

٦٧ - إذا تم الاضطلاع بالمشروع عن طريق منتدى الفكر العربي فستبلغ التكاليف حوالي ٢٠ ٠٠٠ دولار .

١٨ - مصرف إسكان للأراضي الفلسطينية المحتلة

معلومات أساسية

٦٨ - أدى المعدل المنخفض للنمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى معدلات منخفضة للمدخلات والاستثمار في تنمية الإسكان . كما أن السياسات التي تتبعها إدارة الاحتلال تؤدي إلى تفاقم مشكلة السكن . وتزيد الكثافة الحالية للسكان عن ٢,٥ شخص لكل غرفة . وهناك الآن نقص يبلغ حوالي ٧٠ ٠٠٠ وحدة سكنية ؛ وهو نقص سيزداد

عند عودة أعداد كبيرة من الفلسطينيين عندما تعاد الأوضاع الى حالتها الطبيعية .
وعليه ، فإن تطوير البرنامج السكني لمواجهة الاحتياجات المتوقعة يعتبر حيويًا .

الاقتراح

٦٩ - لا يمكن إنشاء مصرف متكامل للإسكان في الظروف الحالية . ومع ذلك ، يُقترح إجراء عدد من الدراسات لتوفير معلومات أساسية بشأن تكاليف بناء المساكن ، والتكنولوجيا الملائمة ، والمسائل المتعلقة بالبيئة والصون التي يتعين النظر فيها ، ومصادر رأس المال ، ومصادر دخل المستفيدين المحتملين من إنشاء المصرف في الوقت المناسب ، وهياكلهم الأسرية . وعند ذلك سوف تشكل نتائج هذه الدراسات الأساس لدراسة جدوى كاملة تسبق لإنشاء مصرف للإسكان . وستحدد هذه الدراسة أيضا حجم المصرف ونطاقه وموقعه ورأس ماله المتاح واللازم ، وسياسته الإقراضية والتشغيلية .

الترتيبات المؤسسية

٧٠ - ويُقترح كتدبير مؤقت البحث في إمكانية إنشاء شركة جديدة لا تسعى الى الربح لتعمل بمثابة مؤسسة إئتمانية مع المنظمات الفلسطينية القائمة الأخرى . وعندما يمكن لمجلس إدارة الشركة الإشراف على إعداد الدراسات المقترحة ، ويصبح مسؤولا فيما بعد عن تأسيس المصرف حالما تسمح الظروف بذلك . ويستطيع منتدى الفكر العربي في القدس القيام بالمهام الإدارية والإشرافية للدراسات المطلوبة .

الميزانية المؤقتة

٧١ - تُقدّر التكاليف كما يلي :

بدولارات الولايات المتحدة

٥٠ ٠٠٠

١٥ ٠٠٠

١٠ ٠٠٠

١٥ ٠٠٠

٩٠ ٠٠٠

٥ دراسات سابقة لدراسة الجدوى

دراسة الجدوى

حلقات تدريبية والنقل والاتصالات

التكاليف الإدارية

المجموع

١٩ - تعزيز غرف التجارة والصناعة
في الأراضي الفلسطينية المحتلة

معلومات أساسية

٧٢ - منذ الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ لم تتوفر وسائل محلية يحتطيج بموجبها الشعب الفلسطيني أن يضع سياسات إنمائية أو يمارس سيطرته على شؤونه الاقتصادية .

الاقتراح

٧٣ - يقترح مشروع من شأنه أن يؤدي إلى وضع خطة إنمائية تمكّن مختلف قطاعات الاقتصاد من توجيه استثماراتها وأنشطتها الإنمائية على نحو مفيد ومنسق . وفي إطار هذه الخطة تُصاغ استراتيجيات صناعية وتُتاح المساعدة والمشورة إلى منظمي المشاريع والجمهور العام . ويُقترح تكوين مجلس للتخطيط الاقتصادي والمركزي لتعزيز دراسات الجدوى وخطط التسويق والتنمية ، ولوضع معايير لجودة الإنتاج ، ولتنظيم الممارسات الأجنبية والبعثات التجارية ، ولإقامة علاقات بين الغرف التجارية الفلسطينية والغرف التجارية الأخرى ، ولمراقبة الشؤون الضريبية وتقديم المشورة بشأنها ، ولإداء دور في السيادة النقدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (لا سيما العلاقة النقدية بين الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن) ، ولنشر تقارير ودراسات دورية .

الترتيبات المؤسسية

٧٤ - ويُقترح تنظيم الوظائف المذكورة أعلاه في إطار اتحاد الغرف التجارية ، نظراً إلى أن معظمها ، إن لم يكن كلها ، مُصمّم بها أصلاً في إطار دساتير الغرف التجارية ، وليس من المستبعد أن تحصل على مزيد من التصاريح من سلطات الاحتلال . وهكذا ينبغي تعزيز غرف التجارة ، من خلال اتحادها ، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من هذا المشروع عن طريق إنشاء إدارات في مقر الاتحاد تلائم المهام المختلفة المعروضة .

الميزانية المؤقتة

٧٥ - يحتمل أن يكلف إنشاء الإدارات الملائمة حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ دولار وأن تبلغ تكاليف التشغيل السنوية حوالي ٧٥٠ ٠٠٠ دولار .

٢٠ - صندوق الضمان الاجتماعي

معلومات أساسية

٧٦ - عندما احتلت إسرائيل الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ ، لم تكن هناك ترتيبات هامة للضمان الاجتماعي لا في الأردن ولا في مصر ، اللتين كانت كل منهما تدير جزءاً من الأراضي الفلسطينية . ومع ذلك ، فإن هذين البلدين ، بالإضافة إلى عدد كبير من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك إسرائيل ، يتوفر فيها الآن نظام للضمان الاجتماعي يشمل الرعاية الصحية والعلاج في المستشفيات ، والتعويضات في حالة المرض والبطالة ، ومعاشات تقاعدية للمسنين . غير أن الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تتمتع بأي نظام للضمان الاجتماعي ، على الرغم من أنه يُطلب من العمال الفلسطينيين دفع ضرائب على دخلهم من عملهم شأنهم في ذلك شأن العمال في إسرائيل الذين يحصلون على فوائد الضمان الاجتماعي من الأموال التي يدفعونها .

الاقتراح :

٧٧ - يُقترح ما يلي : (أ) إجراء تحقيق في الظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ووضع قواعد تتماشى مع المعايير المقبولة على نطاق دولي ؛ (ب) تقصي مصادر التمويل اللازمة لإقامة صندوق مناسب لضمان حد أدنى متفق عليه لمستوى المعيشة والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي ؛ (ج) دراسة إمكانية إدارة الصندوق كمشروع خيري تحت رعاية دولية مناسبة .

الترتيبات المؤسسية :

٧٨ - ينبغي أن يجري وضع أي إطار مؤسسي في مراحل ثلاث : (أ) إقامة مكتب تقني ، يمكنه الإشراف على تنسيق إقامة الصندوق ؛ (ب) تكوين جمعية تأسيسية لممثلين من التعاونيات والجمعيات القانونية والنقابات والغرف التجارية وما إلى ذلك ، لتنظيم إدارة الصندوق ولما يصرفه من تعويضات ؛ (ج) إنشاء مجلس أمناء للإشراف على الإدارة الجارية للصندوق ومتابعتها .

الميزانية المؤقتة :

٧٩ - لا يمكن في هذه المرحلة وضع ميزانية واقعية للصندوق خلال عمله ، إذ لا بد من دراستها بصورة شاملة بوصفها جزءاً من المسؤوليات المبكرة للمكتب التقني والجمعية التأسيسية . غير أن التمويل للسنة الأولى من إقامة المكتب التقني ، التي سيتم

خلالها الاضطلاع بالكثير من الاعمال الاولى الموصى بها ، سيكون في نطاق مبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار كما هو موضح أدناه :

بدولارات الولايات المتحدة

٢٦ ٠٠٠	الرواتب والأجور لسنة واحدة
١١ ٠٠٠	المعدات المكتبية
١٣ ٠٠٠	تكاليف التشغيل
<u>٥٠ ٠٠٠</u>	المجموع

٢١ - صندوق الضمان الصحي

معلومات أساسية :

٨٠ - هناك نقص حاد في المرافق والخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ؛ ولا يستطيع السكان ذوي الدخل المنخفض تحمل تكلفة الرعاية الصحية . وتبلغ رسوم زيارة الأطباء ١٠ دولارات لكل زيارة كما تبلغ تكاليف الإقامة في المستشفيات ٢٠٠ دولار يوميا . وتشمل نظم الضمان الصحي الحالية ما يلي : (أ) الضمان الصحي الحكومي ، وهو بصورة رئيسية لموظفين الدولة ، ويتصف بضعف الخدمات الطبية وبالاقتدار الى الادوية واكتظاظ المستشفيات وبقلة الرعاية المتخصصة ؛ (ب) شركات التأمين الصحي ، وهي بصورة رئيسية للمؤسسات وذوي الدخل المرتفع ، ولا توفر إلا تغطية محدودة ، أما تكاليفها الثابتة فهي مرتفعة وتحتاج الى دعم كبير ؛ (ج) صناديق الضمان الصحي الخاصة مثل ذلك المطبق في جامعة النجاح منذ عام ١٩٨٥ وكلية الخليل التقنية للهندسة منذ عام ١٩٨٦ . ويمكن استخدام هذا المثال الأخير بوصفه نموذجا لصندوق الرعاية الصحية المقترح .

الاقتراح :

٨١ - يقترح مبدئيا إنشاء صندوق للضمان الصحي للعمال ذوي الدخل المنخفض والمتوسط . وتشمل التغطية الأمراض العادية والمزمنة على حد سواء حتى حد سنوي أقصى يبلغ ٢ ٠٠٠ دولار للمشارك والمبلغ نفسه بالنسبة للزوج أو الزوجة ومبلغ ٢ ٠٠٠ دولار لكل طفل . وستبلغ الرسوم السنوية ٢٠٠ دولار للمشارك ، والمبلغ نفسه بالنسبة الى

الزوج أو الزوجة ، ومبلغ ١٠٠ دولار لكل طفل . والشرط المسبق للمشروع هو دعم ثلثي الرسوم .

الترتيبات المؤسسية :

٨٢ - من المقترح إنشاء لجنة لصندوق الضمان الصحي تقوم بإدارة الصندوق والإشراف عليه وتتألف من ممثلين من الرابطة الاقتصادية العربية ونقابة الأطباء في الضفة الغربية ونقابة الصيادلة في الضفة الغربية والجمعية الطبية في قطاع غزة والاتحاد العام للعمال في الضفة الغربية ومن أية منظمات أخرى معنية بتقديم الخدمات الصحية إلى العمال وأسره . وستكون أية منظمة أو وكالة مانحة تقدم الدعم للصندوق ممثلة بالصورة المناسبة .

الميزانية المؤقتة :

٨٣ - بافتراض مجموع يبلغ ١ ٠٠٠ مشترك في السنة الأولى ، يكون ٧٥ في المائة منهم من المتزوجين وعدد متوسط يبلغ ٦ أطفال لكل مشترك ، سيتم تخصيص إيرادات الصندوق كما يلي :

بدولارات الولايات المتحدة

٣٠٠ ٠٠٠	رسوم المشتركين
١٥٠ ٠٠٠	رسوم الأزواج
٤٥٠ ٠٠٠	الرسوم بالنسبة للأطفال
<u>٨٠٠ ٠٠٠</u>	المجموع

وكما هو موضح أعلاه ، يدفع المشتركون ثلث هذا المبلغ ويتم دفع الثلثين من دعم تقدمه الجهات المانحة .

٢٢ - تطوير مراكز رعاية الأمومة والطفولة وتوسيعها

معلومات أساسية :

٨٤ - يتم بالفعل الاضطلاع بأنشطة للعناية بالأم والطفل على نطاق محدود في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ولكن الجهود تتركز على المسائل المتعلقة بالصحة البدنية ،

لا سيما في السنتين الأوليين من حياة الطفل . وهذا النهج يهمل العديد من جوانب رعاية الأطفال ، إذ أن العلاقة بين الأم والطفل تحتاج إلى التطوير في سياق أوسع بكثير ، وينبغي أن تشمل الاحتياجات الاجتماعية والتعليمية والنفسية ، فضلا عن الاحتياجات المتعلقة بالصحة التي ينبغي رعايتها في إطار الأسرة . وهناك حاجة إلى التشديد على دور الأسرة وإلى إدراك أن العلاقات بين الأم والطفل تشكل جزءا ، وإن يكن أساسا ، من مجموعة أوسع من العلاقات ، هي جميعا حيوية من أجل نماء الطفل ليصبح راشدا جيد النشأة . وهكذا ، فإن للعديد من الأنشطة مثل تنظيم الأسرة ومراكز الرعاية النهارية والتعليم قبل من المدرسة ، والمشاريع الموجهة للمجتمع تأثيرا على الجوانب الأوسع لنماء الأم والطفل ، إلا أن هذه تجرى حاليا بصورة مجزأة .

الاقتراح :

٨٥ - من المقترح تكامل العديد من هذه الأنشطة من خلال إقامة مراكز مجتمعية . ولا يعمل أي مركز فقط بمثابة تركيز للجوانب العديدة المتعلقة بالأم والطفل ، بل يكون أيضا مركزا للاستشارة وإسداء المشورة المتخصصة كما يوفر المرافق المتخصصة للرعاية النهارية . وسوف يوفر للأطباء والعاملين الاجتماعيين مرافق جيدة التجهيز ومزودة بعدد كاف من الموظفين لتمكينهم من تقديم أقصى ما يوسعهم من إسهام للمجتمع الفلسطيني . ويوصى بالاضطلاع بتقييم شامل للمرافق الحالية في إطار السياق الأوسع الموجز أعلاه ، مع تحديد المجالات التي تحتل المزيد من التطوير وإعادة التوجيه . واستنادا إلى هذا التقييم سيتم وضع خطة شاملة لإقامة المراكز المجتمعية ، وفي الوقت نفسه سيتم تطوير عدد من المراكز التي تقوم فعليا بتقديم الخدمات المتوخاة كما سيتم توسيع نطاقها .

الترتيبات المؤسسية :

٨٦ - يوصى بإنشاء لجنة تمسيق تتألف من المهنيين المناسبين للإشراف على تنفيذ هذا المشروع .

الميزانية المؤقتة :

٨٧ - بافتراض أنه سيتم إنشاء ١٢ مركزا ، ستكون التكاليف على النحو التالي :

بدولارات الولايات المتحدة

٣٠ ٠٠٠	تكلفة الحراسة الاستقصائية
٣٠٠ ٠٠٠	المفروشات والمعدات (X 12)
١ ٢٠٠ ٠٠٠	التحديث والتوسيع (X 12)
<u>١ ٥٣٠ ٠٠٠</u>	المجموع

تكاليف التشغيل السنوية

١٣٧ ٦٠٠	الرواتب والأجور
١٤٤ ٠٠٠	الصيانة
٢٠ ٠٠٠	لجنة التنسيق
<u>١ ٣١١ ٦٠٠</u>	المجموع

٢٢ - أساليب ومواد تعليمية للطلابمصممة للاستخدام الفرديمعلومات أساسية

٨٨ - يشعر التربويون في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ فترة من الوقت أن أساليب التعليم التي تطبق في المدارس الفلسطينية أصبحت بالية ، وأنه يتعين استخدام مناهج أكثر تطورا يكون التركيز فيها على ما يتعلمه الطلاب لا على ما يلقيه المعلمون . ويتطلب هذا التغيير إعادة توجيه الأساليب التعليمية ، وإيجاد شكل جديد تماما للمواد التعليمية . وجاءت الانتفاضة لتضاعف اللحاح على ضرورة التغيير ، حيث أغلقت المدارس والمؤسسات التعليمية ومنع الطلاب وهيئات التدريس من الوصول إليها . ونظرا إلى عدم وجود معلمين مدربين على نوع التعليم المقترح (وعدم توفر المواد التعليمية المناسبة) ، يتعذر تزويد الطلاب بالأساليب والمناهج التي تمكنهم من مواصلة دراستهم في المنازل . وإذا استمرت الحالة الراهنة لفترة طويلة ، فسوف تؤدي إلى بلوغ قطاع كامل من السكان مرحلة الرشد وهو أمي أو ناقص التعليم .

الاقتراح

٨٩ - يقترح مشروع يكون بمثابة خطة تجريبية تنقل منها الافكار إلى مشاريع أخرى . وهو يتكون من شقين ينصبان على توفير مواد تعليمية تتناسب مع الاساليب التي ينادى بها ، وتدريب المعلمين على انتاج هذه المواد واستخدامها . ويشمل إنشاء حلقة عمل تدريبية لعدد من المعلمين يصل إلى ١٥ ، وتدريبهم على انتاج ، واستخدام ، مجموعات برامج تعليمية مناسبة تلجح للاستخدام في المدرسة أو المنزل ، ثم قيامهم الفعلي بإعداد عدد من هذه المجموعات وإعداد دليل للاستخدام العام ، ووضع مقترحات للأخذ بهذه الاساليب الجديدة بصورة عامة . وسوف تقدم إلى المعلمين مساعدة في هذا المجال عن طريق أحد التربويين من الخارج ، يكون مدربا تدريبيا مناسباً وتتوفر له إمكانية الوصول إلى مواد من بلدان أخرى للأغراض الايضاحية .

الترتيبات المؤسسية

٩٠ - من المقترح أن يقام المشروع في مدرستي الفرندز (الاصدقاء) المندمجين في البيرة/رام الله ، رهنا بموافقة ناظريهما ، حيث يتوفر المكان والمعدات اللازمة للدورة الدراسية وإدارة المشروع ، فضلا عن امكان الحصول على مساعدة من الجامعات القريبة . وينبغي أن يحتمر المشروع لمدة عام دراسي ، ويقترح أن يطلب من (الأونسروا) أن توفر خبيراً واحداً على الأقل في اسلوب التعليم المقترح . ويتعين أيضا أن يطلب من إحدى الجامعات الفلسطينية أن تسمح لواحد من أساتذتها بالعمل بعض الوقت مع الاشخاص المشتركين في المشروع ، وأن يطلب من إحدى المدارس المناسبة أن تسمح لأعضاء مختارين من هيئة التدريس فيها بالالتحاق بالمشروع ، وبمفغة خاصة مدرسة الفرندز (الاصدقاء) ، التي ينبغي الاتصال بها من أجل توفير مدير ومنسق للمشروع ، على أساس العمل لبعض الوقت .

الميزانية المؤقتة

٩١ - تقدر التكاليف كما يلي :

بدولارات الولايات المتحدة

٢٥ ٠٠٠

٢٤ ٠٠٠

٥٩ ٠٠٠

أجور للموظفين ، الإداريين والمشاركين

تكاليف إدارية أخرى ، وسفر

المجموع

٢٤ - منشورات عن تاريخ فلسطين وحضارتهامعلومات أساسية

٩٢ - يسيطر النزاع العربي الاسرائيلي منذ عدة سنوات على اهتمام قادة وشعوب معظم البلدان . واحد الاسباب التي تجعل هذا الصراع غير مفهوم جيدا ، في اغلب الاحيان ، أن معظم ما كتب عنه خطه غرباء بدلا من أن يكتبه الفلسطينيون أنفسهم . وفي ظل الاحتلال حرم الفلسطينيون من كثير من حقوقهم في التعليم والمعرفة والتعبير . وثمة حاجة إلى برنامج للمنشورات من أجل وضع هذه الحالة في إطارها الصحيح .

الاقتراح

٩٣ - يقترح مشروع لوضع خطة شاملة لاملاح ميدان البحوث وتحديثه وتوسيع نطاقه ، يستطيع المفكرون الفلسطينيون في إطارها استعادة زمام القيادة في المجالات التالية : الآثار ، والغنون ، والادب ، والشعر ، وأدب الاطفال ، والشخصيات الفلسطينية والابطال الفلسطينيون ، والتاريخ السياسي ، وتاريخ المدن ، والعلاقات السياسية . وسوف تغطي هذه المواضيع بكتب ووثائق وأفلام وثائقية وببليوغرافيات وموسوعة . وسوف تتطلب هذه البرامج القيام بأعمال ميدانية وبحوث أكاديمية .

الترتيبات المؤسسية

٩٤ - نظرا إلى ما للبرنامج المقترح من تعقيد وما ينطوي عليه من أهمية يتعين عقد اجتماع تحضيرى لتحديد الأولويات ووضع برنامج العمل والاتفاق على توزيعه بين مختلف المؤسسات والافراد . وسيكون المشاركون في الاجتماع ممثلون عن منظمة التحرير الفلسطينية وعن مختلف الجامعات والمؤسسات المعنية بالبحث في القضايا الفلسطينية ، والمنظمات غير الحكومية ، والوكالات المانحة بالإضافة إلى المؤلفين والباحثين والمفكرين . وتتضمن الخطة : (أ) برنامج قصير الأجل لامدار زهاء ٢٠ مؤلفا تقريبا ؛ (ب) خطة متوسطة الأجل لانتاج ١٠٠ مؤلف ، وفيلم تسجيلي واحد أو أكثر ؛ (ج) برنامج طويل الأجل يتضمن انتاج موسوعة فلسطينية وثبت مراجع شاملة ، وفيلم مدته ٩٠ دقيقة (أو ثلاثة أفلام مدة كل منها ٢٠ دقيقة) .

الميزانية المؤقتة

٩٥ - تقدر التكاليف كما يلي

بدولارات الولايات المتحدة

٩٧ ٠٠٠	الاجل القصير
٥٠٠ ٠٠٠	الاجل المتوسط (بامتثناء الافلام)
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	الاجل الطويل

٢٥ - إنشاء نظم للمعلومات ودعمها

معلومات أساسية

٩٦ - ظلت الاراضي الفلسطينية المحتلة محورا لكثير من الدراسات والبحوث منذ عدة سنوات ، وشمة حاجة ملحة إلى توفير قاعدة بيانات فلسطينية أصلية لتسهيل هذه الأنشطة ، وكذلك لتقديم معلومات من أجل التخطيط في المستقبل . وفي الوقت الحالي يفتقر الكثير من أعمال البحث ، وعلى الأخص أعمال البحث التي تجري خارج الأراضي ، إلى الاعتماد على البيانات الإسرائيلية ، التي لا تكون ، حتى عدد توافرها ، في شكل ملائم لكثير من البحوث التي يفتقر إليها .

الاقتراح

٩٧ - يقترح إقامة مشروع يتضمن توفير معلومات متخصصة وخدمات استشارية ، وتمييز البحث والتطوير كنشاط محلي ، وتحسين قاعدة البيانات على المستوى الكلي لاغراض التخطيط ، وتوفير مصدر بديل للبيانات الإسرائيلية الحالية وتوفير قنوات بديلة لتوزيع المعلومات . وسوف يتم تحقيق هذه الاهداف عن طريق انشاء هيئة تنسيقية للإشراف على المراكز الحالية للمعلومات ، وتوسيع نطاق المراكز القائمة ، وتطوير بعضها الآخر حسب الاقتضاء . وتوفر هذه المراكز المعلومات والخبرة الفنية لقاء رسم رمزي أو تكلفة مناسبة ، وتقوم بعملية امتكمال البيانات وعرضها بما يتناسب مع الظروف المتغيرة ، وإصدار تقرير احصائي فملي عن الاراضي الفلسطينية المحتلة . والموظفون المؤهلون للقيام بهذه المهام متوفرون بسهولة . ويوصى بإجراء دراسة تحضيرية وإنشاء لجنة تنسيق يستمد أعضاؤها من المؤسسات القائمة وغيرها من الهيئات المناسبة . وينبغي أن تتأكد الدراسة التحضيرية من الفجوات التي يتعين معالجتها ، والمجالات التي تحتاج إلى تعزيز . أما اللجنة التنسيقية المقترحة فستكون مسؤولة عن تحديد العمليات التي تفتقر إليها مختلف المراكز ، وأسلوب جمع البيانات الذي سيستخدم ، وطريقة تخزينها وما إلى ذلك ، وتكون مسؤولة أيضا عن إصدار التقرير الفملي .

وتفطلع اللجنة أيضا بمسؤولية الحصول على المعدات والبرامج للحاسبات الالكترونية وتوفيرها للاستخدام في المراكز لضمان الاتساق بينها . ويقتراح كذلك أن يكون إنشاء كل مركز من هذه المراكز ، بقدر الامكان ، في نفس المؤسسات القائمة ، او على أساسها .

الترتيبات المؤسسية

٩٨ - يتعين إنشاء لجنة للتنسيق في أسرع وقت ممكن ، ويوصى بأن تكون هذه اللجنة هي الجهاز الذي يتم تنفيذ المشروع عن طريقه .

الميزانية المؤقتة

٩٩ - تبلغ تكلفة الدراسة التحضيرية حوالي ١٠ ٠٠٠ دولار ، كما تبلغ تكاليف لجنة التنسيق ١٢ ٠٠٠ دولار في السنة الاولى . أما التكاليف الفعلية لرفع كفاءة المراكز الحالية وإنشاء مراكز جديدة فيتعين ان تنتظر النتائج التي ستسفر عنها الدراسة التحضيرية .

٢٦ - مواد بناء منخفضة التكلفة

معلومات أساسية

١٠٠ - تعاني الأراضي الفلسطينية المحتلة من نقص خطير في مواد البناء المنخفضة التكلفة اللازمة لتلبية احتياجات إنشاء المباني السكنية (تقدر في الوقت الحالي بنحو ٧٨ ٠٠٠ وحدة بمساحة اجمالية تبلغ ١٠ ملايين مترا مربعا) والمباني الأخرى للخدمات والصناعة والزراعة . ومن المتوقع أن يزداد هذا النقص حدة في المستقبل مع العودة المتوقعة للفلسطينيين ، والنمو الطبيعي للسكان ، وتزايد التوقعات بتحسن الأحوال السكنية والمعيشية . ولذلك ، توجد حاجة ماسة إلى اعتماد سياسات ترمي إلى خفض الاستيراد من مواد البناء مثل ، الصلب والخشب والاسمنت ، وتحقيق زيادة مقابلة في استغلال المواد المحلية المنخفضة التكلفة مثل ، الاحجار الجيرية التي تملح للبناء ، والاحجار والرخام والاسمنت والجبس والجير . ويمكن إنشاء صناعات مختلفة في المستقبل تقوم على هذه المواد ، ويمكن أن يتم أيضا على الفور انتاج عناصر سابقة الصب من الاسمنت المسلح .

الاقتراح

١٠١ - يقترح إنشاء مصنع مجمع لانتاج مواد وعناصر للبناء منخفضة التكلفة على أن يتكون من الوحدات الانتاجية التالية : (١) انتاج قوالب اسمنتية بمواصفات خاصة

للجدران والحقوق ؛ (ب) انتاج عناصر سابقة الصب من الاسمنت العادي والاسمنت المسلح
للأبواب وأطر الشبابيك والامقف ؛ (ج) انتاج الجير والجبي ؛ (د) انتاج قوالب ومل على
شكل حرف (Y) ؛ (هـ) انتاج كميات كبيرة من الأبواب والشبابيك المصنوعة طبقا
لمواصفات خاصة . وسوف يتيح المشروع عدة فرص لمساعدة الناس على بناء منازلهم ،
وغيرها من المباني ، بأنفسهم وفي نفس الوقت يتيح استخدام مواد البناء المحلية
بشكل فعال واقتصادي ، وتخفيض النفقات الباهظة للواردات ، وتنمية أساليب بناء
متقدمة . وفيما يتعلق بتنمية انتاج بعض مواد البناء مثل الاسمنت والجبي والجير
فإنه قد يستغرق عدة سنوات ؛ ويمكن أن يبدأ المشروع بإنشاء وحدة انتاج للعناصر
سابقة الصب من الاسمنت والاسمنت المسلح في غضون سنة واحدة تقريبا . ويمكن ان يختار
موقع الوحدة الانتاجية في أي من المناطق الصناعية العديدة في المدن الرئيسية بغية
الاستفادة من الهياكل الأساسية المتاحة ، وتوفير تكاليف النقل .

الترتيبات المؤسسية

١٠٢ - لا توجد في الوقت الحاضر أي وكالة محلية متخصصة قادرة على تنفيذ المشروع .
ويقترح أن يعهد بتنفيذه إلى وكالة مناسبة تابعة للأمم المتحدة تكون معنونة بمؤسسة
محلية نظيرة تنشأ في القدي الشرقية ، لسهولة الاتصال والحركة منها . ويتمين
الاستعانة بالقدرات والخبرات المحلية إلى أقصى حد ممكن . ونظرا إلى أن المشروع سوف
يستخدم مواد أولية من قطاع التعدين ، سيتمين الحصول على ترخيص من السلطات
العسكرية الإسرائيلية .

الميزانية المؤقتة

١٠٣ - ستكون الميزانية السنوية التقديرية كما يلي :

بدولارات الولايات المتحدة

٢٢٨ ٠٠٠	أجور وأتعاب للخبراء الاستشاريين
٢٥ ٠٠٠	أشاك ومعدات ولوازم
٤٤ ٠٠٠	ايجار ونقل وتكاليف جارية
٣٠ ٠٠٠	طوارئ
<u>٢٢٧ ٠٠٠</u>	المجموع
